عن ماذا يكتب علماء السياسة العرب:
دراسة حالة لعلماء السياسة في مصر ٢٠٠٠-٢٠١٤

د. أمــل حمــادة *

مستخلص

تهدف هذه الورقة لمسح الخريطة المعرفية والمفاهيمية لعلماء السياسة العرب – بالتركيز على الحالة المصرية– في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٤. وتحاول الورقة اكتشاف كل من المفاهيم الأساسية التي دارت حولها الأجندة البحثية بالإضافة إلى أهم المناهج المستخدمة في تلك الفترة. وتنطلق الورقة من افتراض أن الألفية الجديدة حملت توقعات بخصوص عالم جديد يتشكل على مستوى الواقع والاكاديميا خاصة بعد ما بدا من استقرار انتصار الليبرالية بشقيها السياسي والاقتصادي على الفكر الاشتراكي، وهو الأمر الذي يحتاج منا تلمس ملامح الاستمرار والتغير في أجندة العلوم السياسية. وتقف الورقة عند عام ٢٠١٤ (مع الإشارة لبعض الكتابات التي ظهرت بعد ذلك والتي لها دلالة في التحليل) على اعتبار أن هذا العام شهد استقرارًا نسبيًّا للنظام والدولة المصرية بعد فترة التوتر السياسي منذ ثورة يناير ٢٠١١ وما صاحبها وتزامن معها على مستوى العديد من الدول العربية. وقد توصلت الورقة إلى أن الدولة كانت وما زالت هي المفهوم المركزي الأهم في تلك الخريطة بالإضافة إلى عدد آخر من المفاهيم كالعولمة والديمقراطية والتحول الديمقراطي وأسلمة المعرفة والحركات الإسلامية بالإضافة إلى المرأة. لا تحاول الورقة في هذا السياق تقديم رؤية نقدية لهذه الكتابات ولكن تقديم مسح للملامح العامة للخريطة بما يسمح للباحثين والباحثات إدراك تموضع علم السياسة وتطوره في الوطن العربي بشكل عام ومصر بشكل خاص بالنسبة لتطوره في العالم.

كلمات مفتاحية:

علم السياسة، الدولة، العولمة، التحول الديمقراطي، الإسلام السياسي، المرأة.

---

* مدرس بقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

* تشكر الباحثة الأستاذ محمد خالد الباحث المساعد على الجهد المبذول في جمع المادة العلمية والمساهمة في إعداد الجداول والبيانات.

* E.mail: amalhamada@feps.edu.eg

مقدمـــة:

تركز هذه الورقة على الإنتاج العلمي لعلماء السياسة العرب في الفترة من ٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٤ وبالتركيز على علماء السياسة في مصر بغرض رسم خريطة معرفية ومفاهيمية حول هذا الإنتاج، ورسم صورة معقولة للرصيد العلمي الذي تراكم منذ بداية الألفية الجديدة لتحديد أهم القضايا التي شكلت الأجندة البحثية في تلك الفترة والعلاقات بينها وكذلك تحليل أهم المناهج المستخدمة في هذه الدراسات.

وتنطلق الدراسة من فرضية تتعلق بالعلاقة بين تطور العلوم السياسية في العالم العربي وحالة تطوره في الغرب، فكثيرًا ما تُثار النقاشات حول انعزال علم السياسة في العالم العربي عن حالة التطور الدولي على مستوى القضايا والمناهج والاهتمامات. ولكن لا يمكن لنا اكتشاف صحة هذه الافتراضات والنقاشات من عدمها دون التعرف على خريطة شبه متكاملة للرصيد العلمي. وتبدأ الورقة منذ العام ٢٠٠٠ وتنتهي في عام ٢٠١٤ (مع الإشارة لبعض الكتابات التي ظهرت بعد ذلك والتي لها دلالة في التحليل). وتنطلق الورقة من افتراض أن الألفية الجديدة حملت توقعات بخصوص عالم جديد يتشكل على مستوى الواقع والأكاديميا خاصة بعد ما بدا من استقرار انتصار الليبرالية بشقيها السياسي والاقتصادي على الفكر الاشتراكي. ورواج مقولات فوكوياما وهنتجتون حول نهاية التاريخ وصراع الحضارات التي ظهرت في بداية التسعينيات من القرن العشرين. وتميزت الكتابات التي ظهرت في تلك الفترة بقبول هذا الانتصار وسيادة فكرة حتمية التحول الديمقراطي على شاكلة النموذج الغربي مع القبول بخصوصية الحالة العربية. وتقف الورقة عند عام ٢٠١٤ (مع الإشارة لبعض الكتابات التي ظهرت بعد ذلك والتي لها دلالة في التحليل) على اعتبار أن هذا العام شهد استقرارًا نسبيًّا للنظام والدولة المصرية بعد فترة التوتر السياسي منذ ثورة يناير ٢٠١١ وما صاحبها وتزامن معها على مستوى العديد من الدول العربية. فقد جاءت الموجة الأولى للربيع العربي في نهايات عام ٢٠١٠ بتحدٍّ ليس فقط للأنظمة السياسية العربية ولكن لعلم السياسة، وفرضت نفسها على الأجندة البحثية بما كان من الضروري أن يستتبع مراجعة للمقولات والمناهج وأدوات تحليل الواقع السياسي الاجتماعي. ولذلك يبدو من الهام محاولة فهم ملامح الخريطة البحثية في تلك الفترة. ولا تحاول الدراسة تقييم هذه الكتابات، فهو أمر يتجاوز قدرة الباحثة في هذه الورقة، ولكنها تحاول اكتشاف الكيفية التي تمت بها مناقشة أهم القضايا على الأجندة البحثية في تلك الفترة.

وتنبع أهمية الدراسة من غياب مثل هذا الجزء المسحي رغم غزارة إنتاج علماء السياسة العرب والمصريين (كما سيتضح على سبيل المثال من إصدارات مركز الوحدة العربية أو البحث في أي من قواعد البيانات الموجودة على شبكة المعلومات الدولية).

فباستثناء مقالة الدكتور محمد صفار في دورية جدلية الإلكترونية حول تاريخ علم السياسة والتي ناقش فيها الاتجاهات النظرية الأساسية التي تحكم كتابات هذا العلم، فلا نجد أي محاولة لهذا المسح.[١]

تنقسم الدراسة إلى الأقسام التالية:

أولًا: منهج الدراسة واختيار العينة.

ثانيًا: تحديد القضايا الرئيسة في خريطة الأجندة البحثية.

ثالثًا: خريطة أهم القضايا والمفاهيم التي كتب فيها علماء السياسة في مصر.

رابعًا: ملاحظات ختامية.

أولًا: منهج الدراسة واختيار العينة:

استخدمت الدراسة مسحًا لأهم الكتابات التي صدرت في تلك الفترة، بالإضافة إلى التقارير التي أصدرها عدد من المراكز البحثية المصرية والعربية لتحديد أهم القضايا التي تشكل الاهتمامات البحثية والعملية للجماعة العلمية. واعتمدت الدراسة على تحديد عدد من القضايا التي تشكل المحاور الأساسية في الإنتاج العلمي وتمت مناقشة أهم الكتابات المتعلقة بها. وتم اختيار قضايا العولمة والديمقراطية والتحول الديمقراطي والإسلام السياسي، والدولة، والمرأة كقضايا ومفاهيم مركزية في هذه الكتابات. وتم الرجوع إلى عدد ٤٦ كتابًا بالإضافة إلى أعداد تقارير أمتي في العالم (١٤ تقريرًا) وحال الأمة العربية (١٠ تقارير) وكذلك عدد من المواقع الإلكترونية.

- تم الاعتماد في هذه الدراسة على نوعين من المصادر:

المصدر الأول الذي تم الاعتماد عليه في تحديد خريطة بأهم القضايا التي يكتب عنها علماء السياسة العرب والمصريين، هو قائمة المنشورات الخاصة بمركز دراسات الوحدة العربية خلال فترة الدراسة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٦ والتى صدرت تحت فئة "سياسة" كخطوة أولى لاكتشاف الخريطة العامة للقضايا. وقد بلغ عدد إصدارات المركز ١٠٤٨ إصدار خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٦. وتنوعت بين مجالات الفلسفة، والثقافة، والاجتماع، والتاريخ والاقتصاد والسياسة، والجغرافيا والبيئة، والتربية والتعليم، والإعلام والاتصال، والعلوم والتكنولوجيا والفكر القومي، والقضية الفلسطينية، بالإضافة إلى الترجمة.

وبلغ عدد الإصدارت تحت فئة "سياسة" ٢٦٧ إصدارًا تضم الكتب، والندوات، وسلاسل الأوراق والتقارير. والجدول (١) يوضح توزيع الإصدارت في موضوع "السياسة" من مجمل إصدارت المركز خلال فترة الدراسة.

الجدول (١) توزيع الإصدارات فئة" السياسة" خلال فترة الدراسة:

السنة	عدد الإصدارات
٢٠١٦	١٦
٢٠١٥	١٧
٢٠١٤	٢٠
٢٠١٣	٢٠
٢٠١٢	١٨
٢٠١١	٢٤
٢٠١٠	٢٣
٢٠٠٩	١٣
٢٠٠٨	١٨
٢٠٠٧	١٨
٢٠٠٦	١٧
٢٠٠٥	١٥
٢٠٠٤	١٩
٢٠٠٣	٣
٢٠٠٢	٨
٢٠٠١	١٢
٢٠٠٠	٦
إجمالي الإصدارات	٢٦٧

ومن خلال الجدول يتضح أن متوسط الإصدارت السياسية في السنة يبلغ نحو ١٦ إصدارًا. وكذلك خلال فترة الدراسة تم تزايد في عدد الإصدارات من ٦ إصدارت في عام ٢٠٠٠ ، إلى أعلى عدد من الإصدارت في عام ٢٠١١ بواقع ٢٤ إصدارًا ثم انخفض هذا العدد ليصل إلى ١٦ إصدارًا في عام ٢٠١٦.

بالنسبة إلى الموضوعات والقضايا التي تناولتها الإصدارت فيمكن تقسيمها إلى قضايا التحول الديمقراطي والديمقراطية والموضوعات المتعلقة بهما كالحكم الصالح والمحاسبة والشفافية والتي تصدرت اهتمام المركز خلال فترة الدراسة. ثم تأتي بعد ذلك القضايا الخاصة بالنظم السياسية العربية سواء بالتركيز على دراسة النظم منفردة أو الدراسة بشكل مقارن، وتجدر الإشارة إلى أن الإصدارت التي تناولت الوضع في العراق خلال فترة الدراسة تمثل نحو الربع (٤١١) من موضوعات النظم وهو أمر مفهوم في ضوء

توجه المركز القومي وأهمية مسألة الغزو الأمريكي للعراق. ثم قضايا العلاقات الدولية والتي ركزت على العلاقات العربية-العربية، وكذلك العلاقات بين الدول العربية والقوى الكبرى في النظام الدولي ودول الجوار بالإضافة إلى الموضوعات التقليدية كقضايا الأمن والتسلح وبرامج الأسلحة النووية ودور المنظمات الدولية. بالإضافة إلى قضايا الإسلام السياسي، والدولة وإعادة بناء الدولة، والعولمة، والمرأة (إصداران فقط في هذه الفئة ركزت على قضايا المرأة، الأول بعنوان "المرأة والمشاركة السياسية في الوطن العربي". ضمن سلسلة أوراق عربية، لهيفاء زنكنة عام ٢٠١١، والثاني بعنوان "سياسة الأحزاب، والدين، والمرأة في القيادة: لبنان من منظور مقارن". لفاطمة سبيتي قاسم في عام ٢٠١٥).

الجدول (٢) خريطة بأهم القضايا التي تناولتها الإصدارات:

القضايا	عدد الإصدارت
الديمقراطية والتحول الديمقراطي	٦٢
العلاقات الدولية	٥٥
النظم السياسية	٥٧
العراق	١٩
الإسلام السياسي	٢٢
الدولة وإعادة بناء الدولة	١٢
العولمة	١١
المرأة	٢
أخرى	٢٧

كما سبق القول فهذه الورقة ليست ورقة مسحية بمعنى مسح كل الأدبيات التي أنتجها علماء السياسة العرب في الفترة محل الدراسة، كما أنها ليست ورقة نقدية لمجمل الكتابات، فلا تحاول الورقة تقديم قراءة نقدية تقييمية لمضمون هذه الكتابات، ولكنها تركز على تلمس ملامح الأجندة البحثية في تلك الفترة. وتم التركيز على علماء السياسة في مصر بشكل أساسي مع الإشارة لعدد من علماء السياسة في الوطن العربي والذين يتجاوز تأثير أفكارهم حدود دولهم القطرية. وتم اختيار قضايا العولمة والديمقراطية والتحول الديمقراطي والإسلام السياسي، والدولة، والمرأة. وتم الرجوع إلى عدد ٤٦ كتابًا بالإضافة إلى أعداد تقارير أمتي في العالم (١٤ تقرير) وحال الأمة العربية (١٠ تقارير) وكذلك عدد من المواقع الإلكترونية. والجدول (٣) يوضح توزيع الكتب تبعًا لقضايا محل الدراسة.

الجدول (٣)الكتب التي تم الرجوع إليها في الدراسة حسب القضايا:

القضايا	عدد الكتب
العولمة	٣
التحول الديمقراطي	١٤
الإسلام السياسي	٩
المرأة	٧
الدولة	٣

أما المصدر الثاني لتحديد أهم القضايا والتيمات التي تمت مناقشتها في الإنتاج العلمي لعلماء السياسة في مصر فقد اعتمدنا على تقريرين ذوي طبيعة إقليمية؛ وتعتمد تلك التقارير على منطق المسح لعدد من القضايا التي يرى كتاب التقرير أنها تشكل محور التطورات والتفاعلات والتحديات التي واجهت العالم العربي في الفترة محل البحث. التقرير الأول حال الأمة العربية (الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت)[٢]، والتقرير الثاني أمتي في العالم (الصادر عن مركز الحضارة للدراسات والبحوث، القاهرة). [٣] وسوف نناقش في الصفحات التالية بعض الملاحظات على التقريرين.

- <u>تحديد المكتبات وقواعد البيانات:</u>

تم اختيار قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة باعتباره القسم الأم لأقسام العلوم السياسية في الجامعات المصرية. بالإضافة إلى عدد من المكتبات ودور النشر في داخل مصر:

- مكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- المكتبة المركزية، جامعة القاهرة.
- مكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة.
- مكتبة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
- مركز الحضارة للدراسات السياسية.
- مؤسسة المرأة والذاكرة.
- المجلس الأعلى للثقافة.
- مدارات للأبحاث والنشر.
- معرض القاهرة الدولي للكتاب.
- مكتبة الإسكندرية.

بالإضافة لبعض المراكز والمكتبات في الدول العربية والتي تقوم بنشر كتابات علمية في مجال العلوم السياسية:

- مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت).
- الشبكة العربية للأبحاث والنشر (بيروت).
- مكتبة الجامعة الأمريكية (بيروت).
- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (الدوحة).
- معهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية (القاهرة).
- كما تم أيضًا الاعتماد على البيبلوجرافيا التي تنشرها دورية المستقبل العربي بداية من ٢٠٠٥ لأهم العناوين حول الوطن العربي.
- <u>اللغة:</u>

ورُوعيَ في اختيار الكتابات أن تكون باللغة العربية سواء كانت مكتوبة من الأساس باللغة العربية أو مترجمة للعربية؛ فالمعيار الأساسي أن يكون الكاتب /ة عربيًّا/ة (وبشكل خاص مصري/ة). وإن كان هذا لا يعني بالتأكيد أن الكتابة باللغة العربية تعني إنتاج معرفة عربية، وهو ما سنناقشه في خاتمة الورقة.

- <u>الموضوعات:</u>

رُوعيَ أيضًا أن تغطي الكتابات موضوعات ذات طبيعة مختلفة لكي تغطي الأقسام الرئيسة للعلوم السياسية (الفكر السياسي، ونظم الحكم، والعلاقات الدولية)، وأن تغطي الفترة الزمنية محل الدراسة بمحطاتها الرئيسة. وبالرغم أن التركيز الأساسي كان على حالة علماء السياسة في مصر؛ فإنه رؤي أن يتم الاستعانة في بعض الأحيان بكتابات تأسيسية لبعض الكتاب العرب خاصة في مفاهيم الديمقراطية والمرأة.

- <u>البعد الجيلي والخريطة الأيديولوجية:</u>

حاولت العينة أيضًا تغطية أجيال مختلفة من علماء السياسة في مصر. فقد كان هناك تساؤل يتعلق بدوران نخبة علماء السياسة. هل هناك فرصة لأجيال جديدة من المهتمين بقضايا الشأن العام أم أن الأسماء التي تكتب وتنشر وتؤثر في تطور علم السياسة هي نفسها وليس هناك أسماء جديدة؟ في حال التأكد من هذا فما هي البدائل التي تطورها الأجيال الجديدة من علماء السياسة العرب؟ هل النشر على شبكة الإنترنت؟ أم النشر الدولي بلغات أجنبية؟ أم التدريس بدلًا من النشر؟ أم المشاركة في أعمال مؤتمرات لا تنشر؟ أم المشاركة في مشروعات بحثية تنشر بالخارج؟ تظل هذه الأسئلة مشروعة وإن كانت الإجابة عنها تخرج عن نطاق هذه الورقة وربما تفتح الباب لبحوث مستقبلية.

كما حاولت العينة أن تغطي التيارات الفكرية المختلفة في داخل الجماعة العلمية بغرض تلمس شبكة العلاقات الأيديولوجية والتأثيرات المختلفة بين المنتمين لهذه التيارات، وما إذا كان الانتماء لتيار فكري معين يؤثر على القضايا والمناهج التي يتم الاهتمام بها في الكتابة والإنتاج العلمي.

ثانيًا: تحديد القضايا الرئيسة في خريطة الأجندة البحثية:

تساعدنا تقارير كل من أمتي في العالم وحال الأمة العربية في تحديد أهم القضايا التي دار حولها نقاش الجماعة العلمية في مجال العلوم السياسية في العالم العربي بشكل عام والحالة المصرية بشكل خاص. ولذا سنتناول بقدر من التفصيل محتويات تقرير حال الأمة العربية الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت[٤] وتقرير "أمتي في العالم" الصادر عن مركز الحضارة للدراسات السياسية.[٥] وتعتمد فلسفة تقرير "حال الأمة العربية" على تكليف عدد من الباحثين من أقطار عربية مختلفة بدراسة عدد من الموضوعات المحددة وتقديم دراسات عنها يتم مناقشتها في لقاء فكري بين عدد من الخبراء والباحثين ثم يحرر التقرير ويكتب له مقدمة تنفيذية تحدد السمات العامة له[٦].

إن نظرة مدققة على التقارير التي صدرت في الفترة محل الدراسة تكشف لنا عددًا من الملاحظات:

الملاحظة الأولى هي محورية الدولة في كل التقارير[٧]، الفترة التي تغطيها الدراسة ٢٠٠٠-٢٠١٤ كان الوطن العربي محل تطورات دراماتيكية سواء على المستوى القطري أو الإقليمي أو الدولي. وحاول التقرير في مختلف أعداده تلمس تأثير هذه التحولات على مجمل حال الأمة العربية في ذلك العام. ولكن القضية الأهم التي كانت حاضرة في التقرير هي الدولة القطرية كفاعل رئيس وأول في المنطقة العربية، وكمركز للتفاعلات سواء القطرية أو الإقليمية أو الدولية، وكهدف وقيمة يجب الحفاظ عليها والتعامل مع كل التحولات والتطورات والقوى باعتبار علاقتها تهديدًا أو تقوية للدولة. فباستثناء تقرير ٢٠١٤ و٢٠١٥ اللذين تضمنا فصلًا عن الشباب وفصلًا عن المجتمع المدني العربي (على التوالي) فإن كل التقارير اهتمت وركزت على دور الدولة والفواعل الرسميين والتحديات التي تواجهها.

وحتى تقرير ٢٠١٠-٢٠١١ والذي صدر في خضم حالة الحراك العربي المعروفة إعلاميًّا بالربيع العربي والذي صدر بعنوان "رياح التغيير" والذي احتفى في مقدمته "بالروح الثورية التي تبعث الأمل في مستقبل عربي أفضل" (خلاصة تنفيذية، ص ٧) ركز في ثلاثة فصول فقط من إحدى عشر فصلًا على التالي: النظام العربي: رياح

التغيير، ثورة الديمقراطية في الوطن العربي: المسار والمآل وأخيرًا الفصل الثامن بعنوان حال اليمن.

الملاحظة الثانية أن منهج كتابة التقرير اقتصر على الوصف دون التحليل، فاكتفت الورقات التي أعدها مختلف الباحثين برصد التطورات الكبرى في المناطق أو القضايا محل البحث؛ دون محاولة تجاوز هذا الوصف لتحليل الأسباب أو المآلات أو حتى رسم سيناريوهات مختلفة لمستقبل القضايا محل الدراسة. وباستثناء تقرير ٢٠١٥ والذي اعتبر محرره أن الفكرة الناظمة له هي "مجتمع المخاطر" فإن التقارير السابقة كانت تكتفي في مقدماتها بالنص على "يتناول هذا التقرير حال الأمة العربية في عام (كذا) من خلال التركيز على (عدد) من الموضوعات التي رؤي أنها تغطي التطورات الرئيسة التي مرت بالأمة في هذا العام". هذا الأمر وإن كان محمودًا في مجمله باعتبار التقرير مصدرًا أوليًّا للباحثين والباحثات المنشغلين والمنشغلات بالتعرف على التطورات في شكلها الرصدي قبل التحليل، ولكن يؤخذ عليه في الوقت نفسه غياب الفكرة الناظمة التي تحكم اختيار دول دون غيرها أو قضايا دون غيرها لتكون "التطورات الرئيسة" التي مرت بالأمة. فتقرير ٢٠١٥ والذي صرح فيه محرره أن الفكرة الناظمة للتقرير كانت تدور حول مجتمع المخاطر وتأثير هذه الفكرة على المجتمعات والدول العربية، مكنه هذا التحديد من قراءة وضع الأمة العربية على أنه "استمرار لحالة الأزمة في الداخل وعلاقات الانكشاف والتبعية في الخارج" (تقرير ٢٠١٥-١٦، ص ١٥) وبالتالي قدم هذا مبررًا منطقيًّا لتقسيم التقرير فيما بعد، وهو الأمر الذي غاب عن باقي التقارير محل التحليل.

الملاحظة الثالثة تتعلق بغياب المجتمعات العربية أو حتى الفواعل المجتمعية عن التحليل وهو ما يؤكد أن العلوم السياسية والمشتغلين بها والمهتمين بالكتابة فيها وعنها ما زالوا يركزون في القرن الواحد والعشرين على الجانب الرسمي التقليدي في تعريف علم السياسة باعتباره علم دراسة الدولة. فتقرير ٢٠١٤-١٥ هو الوحيد الذي أفرد فصلًا للشباب بعنوان "الشباب: قوة مؤثرة في المستقبل العربي" انطلق الفصل من أهمية دراسة دور الشباب خاصة في ضوء تزايد الجماعات الإرهابية والراديكالية والتي تحاول تجنيد الشباب لتنفيذ مخططاتها ضد الدول. وركز على خمس قضايا فرعية: موقع الشباب على الخريطة الديمغرافية العربية، أوضاع البنية الدستورية والمؤسسية لتمكين الشباب، كيفية تعامل النظم الحاكمة مع الشباب بعد ثورات الربيع العربي، ونشاط الحركات الشبابية في بلدان الربيع العربي وعرض لكيفية قيام النظم الحاكمة بتحجيم نشاطهم وأخيرًا أوضاع الشباب في مؤسسات النظام العربي الرسمية والأهلية (تقرير حال الأمة العربية، ٢٠١٤-١٥، ص ص ٣٣٣-٣٨٩). كما يتضح من العناوين السابقة

فإن التركيز على الشباب انطلق من زاوية علاقتهم بالدولة والفرص والمخاطر أمام الدول العربية المختلفة في التعامل مع الشباب خاصة بعد تزايد تحدي جماعات الإرهاب والمخاطر التي تعرضت لها الدول بعد الربيع العربي في ٢٠١١.

يطرح مركز الحضارة للدراسات السياسية خبرة مختلفة نسبيًّا في مجال إصدار التقارير السنوية فقد اعتمد المركز مطبوعة سنوية بعنوان "حولية أمتي في العالم"[٨] والتي تحاول تتبع تقسيم المفكر المغربي مالك بن نبي لعالم الأفكار وعالم الأشخاص وعالم الأشياء والنظم والرموز وعالم الأحداث. بدأ نشر الحولية منذ عام ١٩٩٩ واستمر حتى عام ٢٠١٢ العدد الحادي عشر وما زال العدد الثاني عشر تحت الطبع. تعنون حولية أمتي في العالم لعام ٢٠٠٢ بعنوان "الأمة في قرن" وتحاول خلال هذا العدد تلمس حال الأمة الإسلامية خلال قرن من خلال "كتب" ستة تغطي مجمل التطورات في عوالم مالك بن نبي السابق الإشارة إليها. بطبيعة الحال تختلف أمتي في العالم عن حال الأمة العربية في الحدود المرسومة للأمة؛ ففي الحالة الأولى الأمة هي الأمة الإسلامية بغض النظر عن أماكن تواجدها ضمن حدود دول إسلامية أو غير ذلك. وفي الحالة الثانية فالأمة هي الأمة العربية التي تتطابق حدودها مع الحدود التي تعرفها جامعة الدول العربية باعتبارها التعبير المؤسسي عن المشروع القومي العربي. ومن ثم ترى الحولية واجبًا في تتبع أحوال المسلمين في نيجيريا وألمانيا وشمال القوقاز بنفس الأهمية التي تتبع بها تطورات القضية الفلسطينية والصراع مع إسرائيل.

تركز الحولية في أعدادها المختلفة على السياق الدولي والإقليمي الذي تعمل فيه الأمة وتتفاعل فيه عوالمها فتخصص عددًا بكامله لمناقشة تداعيات هجمات الحادي عشر من سبتمبر على العالم بشكل عام والعالم الإسلامي بشكل خاص، وعدد آخر للحرب على العراق وتداعياتها. قضية النهضة والإصلاح تعتبران من القضايا الكامنة في كل أعداد الحولية انطلاقًا من إدراك الباحثين المختلفين لجوهر أزمة العالم العربي/ الإسلامي بالإضافة إلى محورية هذه القضايا في فكر مالك بن نبي وهو ما سنقوم بمناقشته في موضع آخر من هذه الورقة. اللافت للنظر أن الحولية تخصص عددها الحادي عشر بالكامل للثورة المصرية دون غيرها من حالات الحراك العربي ودون ربطها مع سياقات تحول في العالم الإسلامي في نفس الفترة، وتعنون العدد "الثورة المصرية والتغيير الحضاري والمجتمعي". وتحاول الحولية في هذا العدد بالذات تقديم رؤية توثيقية لجميع ولكامل القوى والأفكار والأشخاص والمسارات التي مرت بها الثورة المصرية في عامها الأول وتعتبرها مقدمة لتحول حضاري ومجتمعي.

هناك درجات من التشابه بين تقرير حال الأمة العربية وحولية أمتي في العالم؛ فالاثنان يغلب عليها الطابع الوصفي التقريري، والاثنان يركزان على الهياكل الرسمية في التحليل وإن تميزت الحولية بإدماج بُعد الأفكار والرموز بالإضافة إلى بُعد النظم والسياسات. وتشكل الدولة (المدنية القومية في تقرير حال الأمة العربية، والدولة/ الخلافة التي تجمع الأمة في تقرير الحولية) الجزء الأكبر في مخيال كتاب التقريرين ومحرريه والمؤسسات القائمة عليه. الفارق الأساسي بين التقريرين يتركز في نقطتين أساسيتين؛ الأولى تتعلق بالمنطلق الفكري الحاكم لكتابة كل منهما. فتقرير مركز الوحدة العربية يقوم على أساس فكري قومي عروبي وحولية مركز الحضارة تنبني على مركزية الأمة الإسلامية ومحوريتها. المسألة الثانية تتعلق بخريطة كتاب كل من التقريرين. فتقرير مركز دراسات الوحدة العربية يعني بأن يكون كتابه من مختلف الأقطار العربية المهتمين بالموضوعات محل التقرير، ورغم ثبات محرريه من مصر؛ فهناك عدد لا بأس به من الباحثين من لبنان والعراق وليبيا وتونس والسودان وغيرهم من الدول العربية. على صعيد آخر فحولية أمتي في العالم رغم أنها بدأت بتوجه أممي إسلامي واستكتبت عددًا من الباحثين العرب والإسلاميين، فإنها تحولت لحولية مصرية وإن استمرت في الكتابة عن الأمة الإسلامية في مختلف بقاع الأرض إلى أن جاء عددها الحادي عشر (آخر عدد طبع) ليكون مصري الموضوع والباحثين وإن اعتبره القائمون على التقرير حضاريّ الدلالة.

– <u>تعريف علم السياسة وحدوده:</u>

في البداية يثور تساؤل مهم حول تعريف العلوم السياسية وحدوده. وعلاقة علم السياسة بغيره من العلوم الاجتماعية. وهل هناك إمكانية للحديث عن علم للسياسة عربي أم أن علم السياسة هو علم عالمي بأدواته ومنهجه وقضاياه وعلاقاته مع صناع القرار وغير ذلك من القضايا؟ متى نشأ علم السياسة في العالم العربي؟ هل يمكن تتبع نشأته إلى الكتابات الفقهية الأولى في الحسبة والحكم والخلافة والعمران؟ ام أن علم السياسة حديث في العالم العربي بحداثة نشأة دولة ما بعد الاستقلال؟ أم أن حداثته مرتبطة بإنشاء أقسام العلوم السياسية في الجامعات والمعاهد العربية؟

هذا السؤال في حقيقة الأمر ليس سؤالًا في التحقيب الزمني فقط ولكنه يعكس فهمًا معينًا للعلاقة مع العالم في مجال تطور العلوم الاجتماعية بشكل عام وعلم السياسة بشكل خاص. فهل نقصد بعلم السياسة هو علم اجتماع البشر وإدارة شؤونهم في داخل الوحدة السياسية؛ سواء سميت قبيلة أو إمارة أو إمبراطورية أو دولة حديثة؟ ومن ثم فعلم السياسة في العالم العربي هو قديم قدم الوحدات السياسية بأشكالها المختلفة. أم نقصد بعلم السياسة هو الدراسة الممنهجة لتوزيع القوة في المجتمع باستخدام أدوات علمية

وكمية معينة، وهو في هذه الحالة علم حديث يعود في الغرب إلى ما يزيد على قرن بقليل، وإن سبقه في ذلك تراث طويل من البحث في الفكر السياسي والفلسفة السياسية.

يرتبط بسؤال تعريف العلوم السياسية سؤال آخر يتعلق بتعريف من هو عالم السياسة؟ وما هي المؤثرات التي شكلت تكوينه العلمي (المحلية والدولية) وما هي علاقته بكل من الأكاديميا؟ وصنع القرار؟ والرأي العام؟ والمؤسسات الدولية؟ واقع الأمر واعتمادًا على الإحصاءات التي وردت في التقرير الأول للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية[٩] فإن معظم علماء ودارسي السياسة في الوطن العربي قد تشكل جزءًا من وعيهم في داخل المؤسسات التعليمية الغربية، أو المؤسسات التعليمية الموجودة في بلدانهم على النسق الغربي. وهو أمر مهم، فمن ناحية لا يمكن الحديث عن تطور للعلم في منطقة معينة دون احتكاك مع العالم الخارجي على مستوى الأفراد والمناهج والأدوات وغيرها. ومن ناحية أخرى لا يمكن إنكار تأثير هذا المكون على توجه علماء السياسة العرب وتكوينهم الذي قد يؤثر على أدواتهم ومناهجهم ومقولاتهم الفكرية في تعاملهم مع واقعهم المحلي ومن ثم يؤثر في التحليل الأخير على ما يمكن أن نسميه بعلم سياسة "عربي". يرى محمد السيد سعيد أن علماء السياسة في الوطن العربي قد فشلوا في فهم مجتمعاتهم لأن "عدته (هم) في البحث والمعرفة ذاتها غير مناسبة للحالة التي يبحثها (ثونها)". ولم يشكل علماء السياسة والمجتمع في العالم العربي قيادة "لتيار جديد من الوعي والنضال من أجل الإصلاح، بل وقع استيعاب (بعض) هؤلاء في النظم القائمة وتم ضمان تواطئهم لقاء امتيازات أحيانًا ودون مقابل سوى تركهم لحال سبيلهم أحيانًا أخرى"[١٠]

أثارت العينة أيضًا سؤالًا يتعلق بالعلاقات البينية بين أساتذة العلوم السياسية أو بعبارة أخرى من يقرأ من وأين؟ هل نقرأ الإنتاج العلمي بعضنا لبعض أم أننا نقرأ الإنتاج العلمي الصادر في الغرب وبالتالي الباحث العربي يحتاج للاعتراف الدولي مسبقًا قبل أن يعترف به محليًا، وهو ما يتعلق بمسألة التمويل والنشر باللغة العربية ومقارنته بالتمويل والنشر باللغات الأجنبية.

ثالثًا: خريطة أهم القضايا والمفاهيم التي كتب فيها علماء السياسة في مصر:

بدأت الألفية الجديدة مع تغلغل العولمة كأفكار وسياسات ونظم معرفية ومؤسسات كونية؛ ولذا كان من الطبيعي أن تكون قضية العولمة من أولى القضايا التي اهتم بدراستها وتعقب آثارها على دراسة العلوم السياسية[١١]. وقد قدم قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة القاهرة [١٢]في بداية الألفية الجديدة وبالتعاون مع مركز البحوث والدراسات السياسية بالكلية مجموعة من الكتب التي ركزت على

المسائل النظرية في تدريس العلوم السياسية ودراستها بالإضافة إلى القضايا الهامة التي شكلت تحديات جديدة أمام الدارسين والمهتمين بهذا الفرع. [١٣]

ركز كتاب "العولمة والعلوم السياسية" على استكشاف المعاني المختلفة للعولمة كظاهرة وكمفهوم قبل أن يفرد فصولًا كاملة لدراسة تأثيرها على الفكر السياسي، ونظم الحكم والعلاقات الدولية والقانون الدولي باعتبارهم المجالات الرئيسة لعلم السياسة. وأفرد السيد ياسين فصلًا كاملًا لمناقشة العولمة من خلال قراءة معرفية للعولمة على اعتبارها مرحلة تاريخية، وتجليات لبعض الظواهر الاقتصادية، وانتصارًا وتكريسًا للقيم الأمريكية، وتعبيرًا عن الثورات التقنية والاتصالية. وأكد على ضرورة التمييز بين عملية العولمة globalization والعولمة كمذهب أو أيديولوجيًّا globalism. في الوقت نفسه ميز الدكتور سليم العوا بين العولمة والعالمية باعتبار الأولى خطاب هيمنة وسيطرة والثانية تعني بشكل أكبر الوعي بالتنوع والتعددية والتعارف والاختلاف. ثم ركزت باقي الفصول على التأثيرات المختلفة للعولمة كظاهرة ومفهوم على أفرع العلوم السياسية كما سبقت الإشارة. طرح هذا الكتاب مسألة في غاية الأهمية ظلت واحدة من المفاهيم الكامنة والمسيطرة على تطور حقل العلوم السياسية في العقود التالية؛ وهي مسألة "عولمة المفاهيم". فكثيرًا ما ثار الجدل في كتابات علماء السياسة العرب بشكل عام والمصريين بشكل خاص حول مفاهيم معينة وعلاقتها بالخصوصية الثقافية والجغرافية والسياسية للمنطقة. فهل الديمقراطية مفهوم غربي لا يمكن استيراده من بيئته الأم وتطويعه للسياق العربي\ الإسلامي\ الشرق أوسطي؟ وهل المجتمع المدني مجموعة من المؤسسات التي لا يمكن أن يتم تجذيرها في الواقع المحلي دون أن يعني ذلك انسحاقًا أمام الغرب. وهل الحديث عن حقوق الأقليات والنساء هو جزء من أجندة دولية لا تهتم بالأولويات الحياتية لملايين العرب في منطقتنا الذين يعانون الفقر والجهل والمرض؟ يعكس هذا الجدل حالة من عدم الاتفاق على علاقة المفاهيم ببيئتها الأولى وإمكانية تحولها لمفاهيم إنسانية تخص البشرية بشكل كبير وإن احتاجت لأشكال مختلفة من التوطين في بيئات محلية لأسباب مختلفة.

ظل هاجس عولمة المفاهيم حاضرًا في منشورات قسم العلوم السياسية ومركز البحوث والدراسات السياسية خلال الأعوام التالية، وصاحب هذا الهاجس إحساس متعمق بتزايد الفجوة المعرفية بين المشتغلين بالعلوم السياسية في الغرب ونظرائهم في داخل الدول العربية. وشكل عام ٢٠١١ فرصة تاريخية للتوقف عند حال العلوم السياسية بشكل عام وقدرته التفسيرية (أو بمعنى أدق غياب قدرته التفسيرية) على التنبؤ والتفسير للحراك العربي الذي بدأ في تونس في نهايات ٢٠١٠ وانتقل إلى مصر وليبيا واليمن وسوريا في ٢٠١١. ومن ثم عقد القسم مؤتمره الأول لشباب أعضاء هيئة

التدريس لدراسة حال المناهج المختلفة في العلوم السياسية وقدرتها على تفسير ظواهر الحراك السياسي بشكل عام والثورة المصرية بشكل خاص. تميز هذا المؤتمر بتركيزه على المراجعة النقدية لحالة العلم في الأفرع المختلفة لعلم السياسة من حيث صلتها بالمفهوم الأساسي "الثورة". وشكل محاولة للتواصل على أكثر من مستوى؛ التواصل الجيلي حيث كلف شباب أعضاء هيئة التدريس بكتابة الأوراق البحثية الرئيسة وكلف أساتذة من جيل الرواد بالتعليق ومراجعة الأوراق بالإضافة إلى قيادة النقاش الأكاديمي المعمق حول الأفكار المطروحة في هذه الأوراق. إن جدية الأوراق المقدمة في هذا الكتاب لم تكن مقدمة لمراجعة المفاهيم والمصطلحات الثابتة في علم السياسة عن ظاهرة الثورة، فالبحوث المختلفة ركزت على القراءة النقدية لهذه المفاهيم والمصطلحات ولقدرتها على تقديم أطر تفسيرية للحراك الشعبي، ولكنها لم تحاول تطوير ذلك إلى محاولة خلق مصطلحات جديدة تكون أكثر قدرة على التعبير والتفسير عما يحدث في الشارع العربي والمصري. في الوقت نفسه لا يمكن إنكار ضغط اللحظة التاريخية على الجماعة العلمية المصرية والعربية؛ فالقدرة على صك مصطلحات جديدة هي مرحلة لا بدَّ أن تنتج من أزمة عجز المصطلحات عن التفسير والتبرير والتنبؤ ولكنها تحتاج في الوقت نفسه لدرجة من الثبات والاستقرار في الظاهرة محل الدراسة بما يسمح بالتفكير والتطوير وهو الأمر الذي لم يكن متوافرًا في تلك اللحظة التاريخية.

لم تتوقف العولمة عن كونها واحدة من القضايا التي ظلت حاضرة في مخيال الأكاديميا العربية والمصرية بشكل خاص. ويظهر كتاب جلال أمين بعنوان "العولمة" كمثال جيد في هذا السياق. نشر هذا الكتاب لأول مرة عام ١٩٩٩ وأعيد نشره أكثر من مرة إلى أن قامت دار الشروق المصرية بإعادة طباعته في عام ٢٠٠٩ كطبعة مزيدة ومنقحة[١٤]. السؤال الحاكم للكتاب سواء في طبعاته الأولى أو في طبعته المحدثة هو "ما الذي تتم عولمته بالضبط؟" هل هي الأفكار هل هي السلع هل هي وظائف الدولة القومية هل هي الأسواق؟ أم ماذا بالضبط؟ ويرى جلال أمين أن الحديث المتواتر والرائج عن انتهاء الحدود وسيادة الأفكار العالمية المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها من المفاهيم البراقة، هذا الحديث يخفي جوهر العولمة الذي يعني في الأساس مزيدًا من تسلط الدول الكبرى من خلال الشركات متعدية الجنسية على مقدرات الدول الأضعف في المنظومة الاقتصادية العالمية، أو كما يقول في كتابه "عولمة نمط معين من الحياة، أداتها الأساسية الآن هي الشركات العملاقة متعدية الجنسية" (جلال أمين، ص ٣٤) ويظهر في الكتاب نقاش نقدي لمفهوم العقلانية وارتباطها بالقبول غير المشروط لمنتجات وقيم ومؤسسات العولمة في عالمنا العربي، فيرى أمين أن التعامل مع العولمة على أنها ظاهرة وتوجه لا فكاك منه يقدم على أنه خيار عقلاني بينما هو في جوهر

الأمر خيار بائس ويائس ويعكس غياب القدرة على المقاومة. الوجه الحقيقي للعولمة كما يراها امين ليست في العقلانية بل في تزايد قدرة الشركات الكبرى والدول الكبري على ممارسة القهر من خلال التقدم التكنولوجي (جلال أمين، ص ٥١) بل ويصل إلى نتيجة مؤداها أن التقدم التكنولوجي ومنتجه الرئيس (المجتمع التكنولوجي الجديد) هو المنتصر الحقيقي والمسيطر الوحيد على مجتمعات العالم (ص ٦٣).

يشترك المهدي المنجرة مع منطق جلال أمين حول العولمة [١٥] فيرى أنها محاولة من الدول الكبرى لممارسة السيطرة على الدول الصغرى من خلال التنسيق والتحالف مع النخب الوطنية سواء من داخل رجال السياسة والاقتصاد أو حتى الأكاديميا. فالعولمة تشير إلى "اللا تنظيم.. (بمعنى) تنظيم نزع ملكية الشعوب بمباركة الزعامة المحلية التي لا يفوتها الاغتناء بالمناسبة" (ص ١٣). ويرى أن هذه العملية في حقيقة الأمر من شأنها أن تنزع أي مضمون لتحول ديمقراطي حقيقي في دول العالم الثالث، فيجب أن تظل الأنظمة السياسية خاضعة وتمارس ديمقراطية صورية (ص ١٥). جوهر العولمة عند المنجرة ليست فقط في سيادة قيم السوق وسياساته كما يرى جلال أمين، بل والأهم في التنميط الثقافي لصالح نموذج بذاته هو النموذج الأمريكي، وهو الأمر الذي انعكس على ممارسات الأمم المتحدة التي فقدت صفتها الأممية لصالح كونها جهازًا يعبر عن مصالح وقيم وثقافة القوة الكبرى. ويرى المنجرة أن السبيل الوحيد لإنقاذ العولمة هو في "إعادة عولمة العولمة" بمعنى استعادة التعددية الثقافية والقيمية في داخل النظام الدولي بما يسمح لكل مكوناته بالتعبير عن نفسها بشكل متوازن (ص ٣٤).

<u>الدولة:</u>

إن نظرة عامة على عناوين إصدارات قسم العلوم السياسية أو مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ونظرة أكثر تدقيقًا على مضمون هذه الكتابات في الفترة محل الدراسة يكشف لنا عن المفهوم الرئيس في علم السياسة؛ الدولة. فقد ظلت الدولة حاضرة بأشكال مختلفة سواء في دراسة تفاعلاتها الداخلية أو الخارجية أو حتى علاقة المفهوم بغيره من المفاهيم الهامة في العلوم الاجتماعية كالمجتمع والهوية واللغة وغيرها. وبالتالي نستطيع القول إن تعريف المدرسة المصرية لعلم السياسة هو أنه "علم دراسة الدولة". هذا الأمر يشكل نوعًا من الحاجز المعرفي بين الأجيال المختلفة في داخل الكلية وخارجها. فمن خلال عدد من اللقاءات التي عقدتها الباحثة مع أجيال أصغر من دارسي العلوم السياسية في مصر، أكد معظمهم على الاتجاهات الجديدة في دراسة العلوم السياسية والتي تركز على الأبعاد البينية في الدراسة والتي تركز على تفاعلات القوة بشكل أساسي باعتبارها جوهر دراسة علم السياسة. وتركز هذه الاتجاهات الجديدة على تمظهرات القوة بأشكال مختلفة

في داخل الدولة كمفهوم وكمؤسسات وسياسات وعلاقات. وكذلك وجودها أيضًا –أي القوة– بأشكال مختلفة في داخل المجتمع وتفاعلاته المختلفة. وعلى مستوى آخر فإن التركيز على الدولة بشكل رئيس –خاصة في ضوء التحولات الإقليمية والدولية الحالية– يغفل قوى أخرى مجتمعية من الممكن أن يؤدي فهمها إلى فهم أفضل لتطورات السياسة بالمعنى الواسع.

وتتعدد الكتابات التي ركزت على دراسة الدولة باعتبارها الوحدة الأساسية الفاعلة في العلوم السياسية، وقد تم اختيار كتاب الدكتور عليّ الدين هلال ٢٠١٤"عودة الدولة المصرية: تطور النظام السياسي في مصر بعد ٣٠ يونيو" [١٦]وكتاب نزيه الأيوبي "تضخيم الدولة العربية" الذي ترجم في عام ٢٠١٠ وكذلك ستتم الإشارة إلى كتابه عن الدولة المركزية في مصر.

يظهر من عناوين الطبعات الثلاث لكتاب الدكتور علي الدين هلال مركزية الدولة كمؤسسة وكفاعل في الحياة السياسية المصرية. وتختلف الطبعات الثلاث بعضها عن بعض في بعض النقاط مع اختلاف الظرف السياسي؛ لكن المنطق العام الحاكم هو التعامل مع التطورات التي أعقبت ٢٠١١ على أساس أنها تحدٍّ للدولة وتهديد لها، وبالتالي يظهر منطق عنوان طبعة ٢٠١٥ "عودة الدولة" والتي يرى المؤلف أنها لم تغب مطلقًا عن المسرح السياسي وإن كان يعني بالأساس عودتها لتصدر المشهد السياسي بعد التحديات التي مرت بها في الأعوام ما بين ٢٠١١ و٢٠١٤.

يتبع هلال المنطق الرسمي في دراسة الدولة فيبدأ بجزء عن تطور النظام السياسي المصري منذ عهد محمد علي وحتى الفترة التي يغطيها الكتاب، في الطبعة التي سبقت الثورة ٢٠١١ ركز الكتاب على المحاور الرئيسة للنظام السياسي ومؤسساته الرسمية وغير الرسمية بالإضافة إلى دراسة عناصر التغيير والاستمرار في العلاقات بين وحداته. وتضمن الكتاب جزءًا عن الحركات الاجتماعية الجديدة والأدوات الجديدة التي يتم توظيفها من قبل هذه الحركات.

أما في الطبعة التي تلت ٢٠١١ فقد أفرد الكاتب (ومعه الباحثين الآخرين) فصلًا لبحث ومناقشة أسباب قيام الثورة في ٢٠١١ وانتقل بعدها لدراسة الإطار الدستوري والتشريعي الذي حكم مصر خلال المرحلة الانتقالية وكذلك خلال مرحلة حكم الإخوان والشهور الأولى من عهد الرئيس الانتقالي (عدلي منصور) وأفرد فصولًا لدراسة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. وركز الكتاب أيضًا على دراسة النظام الحزبي الجديد ودور المجتمع المدني في الحراك المجتمعي والسياسي وانتهى بدراسة حول أهم تحديات الانتقال إلى الديمقراطية في مصر.

ويركز هلال في الطبعة الأخيرة للكتاب على التحديات التي واجهت الدولة المصرية خاصة في فترة صعود الإخوان المسلمين للحكم سواء في داخل السلطة التشريعية أو على رأس السلطة التنفيذية والتوتر الذي ساد بين أجهزة الدولة المختلفة. ويناقش تصاعد الصراع السياسي والذي انتهى بنزول الجماهير في ٣٠ يونيو وإزاحة الرئيس مرسي وبداية مرحلة انتقالية جديدة. ناقش الكتاب في أحد فصوله النقاش حول ٣٠ يونيو وما إذا كانت تمثل ثورة جديدة أم أنها انقلاب عسكري؟ ويرى أن هذا الجدل يعكس النقاش الجدلي حول الديمقراطية وما إذا كانت مجرد ترتيبات مؤسسية لاتخاذ القرارات والسياسيات أم أنها بالإضافة إلى المؤسسية فلا بد أن تتضمن قيمًا وممارسات ديمقراطية تعلو على مجرد التصويت. ويرى هلال أن الدولة المصرية تتميز بدور مركزي لرئيس الجمهورية، وضعف الحياة الحزبية وضعف مشاركة المرأة والأقباط واستمرارية إشكالية العلاقات المدنية العسكرية. وينتهي بأن الدولة المصرية لم ينتهِ دورها في أي لحظة ولكن المقصود بعنوان الكتاب هو أن الدولة استعادت قدرتها على تصدر المشهد السياسي وتحقيق حالة من الاصطفاف الشعبي حولها وتصاعد قدرتها على تنظيم العلاقات السياسية والاجتماعية.

بالرغم من صدور الكتاب في أكثر من طبعة (هناك طبعة اقتصادية صدرت عن مكتبة الأسرة في عام ٢٠١٥) ومحاولته مواكبة التطورات السياسية في الحياة المصرية ولكن غاب عنه كثير من النقاط في النقاش حول الدولة المصرية. أول هذه النقاط هو غياب النقاش حول أسس تحالفات الدولة الطبقية والاجتماعية. فبالرغم من تتبع نشأة الدولة منذ عهد محمد علي، فهناك غياب كامل لمناقشة أسس التحالف الاجتماعي والطبقي التي قامت على أساسه الدولة الحديثة أو التطورات التالية. ثانيًا: فهناك غياب للنقاش الفلسفي حول مفهوم الدولة نفسها أو علاقة نشأتها بالاستعمار على سبيل المثال. ثالثًا: يغيب في الكتاب الفصل بين مفهوم الدولة ومفهوم النظام السياسي، بل على العكس فهناك تطابق في المفهومين ويستعمل الكاتب كلًّا منهما للدلالة على نفس الظاهرة والتي هي في حقيقة الأمر لا تعني الدولة بل تعني النظام السياسي.

يختلف هذا الكتاب –بطبعاته المختلفة– عن المحاولة المبكرة لنزيه الأيوبي لدراسة الدولة المركزية في مصر والذي يخرج عن النطاق الزمني للدراسة (صدر عام ١٩٨٩)[١٧]. فكتاب الأيوبي حاول فيه التركيز على علاقات المجتمع والدولة والتأثر والتأثير بين الاثنين والسياسات الناتجة عن هذا التفاعل، ولكن هذه المقارنة والنقاش لهم مجال آخر. على صعيد آخر نجد كتاب نزيه الأيوبي الموسوعي "تضخيم الدولة العربية" والذي صدر في النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين بالإنجليزية وصدرت ترجمته العربية في عام ٢٠١٠. [١٨] يبدأ هذا العمل الموسوعي بافتراض

مقتضاه أنه بالرغم من أن معظم الدول العربية هي دول صلبة وضارية، فإن قلة قليلة منها هي التي يمكن أن نعتبرها دولًا قوية حقيقة. فمعظم هذه الدول تمتلك جيوشًا وبيروقراطيات وسجونًا متعددة ولكنها تفتقر إلى القدرة فيما يتعلق بجباية الضرائب أو كسب الحروب أو حتى في تشكيل إطار أيديولجي لقيادة مجتمعاتها بشكل يتجاوز استعمال القوة القهرية. ويتبنى الكتاب منهج الاقتصاد السياسي لتحليل اثنتي عشرة دولة عربية (مصر وسوريا والعراق والأردن والمملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة ولبنان واليمن وتونس والمغرب) بشكل أساسي مع الإشارة إلى حالة تركيا وإيران كلما لزم الأمر، لاختبار الفرضية السابق الإشارة إليها. حاول الأيوبي من خلال الكتاب تحقيق هدفين رئيسين؛ الأول يتعلق باختبار صحة فرضية خصوصية المنطقة العربية بشكل يستدعي تفسيرات خاصة وفردية لتحليل كل ظواهرها. والثاني يتعلق بقراءة العلاقة بين الاقتصاد السياسي والثقافة السياسية لهذه الدول –والمنطقة العربية بشكل أكبر– من خلال استقراء كتابات الباحثين العرب أنفسهم.

وناقش الأيوبي بقدر كبير من التفصيل الكتابات النظرية حول فكرة ومفهوم الدولة خاصة من وجهة نظر الماركسيين القدامى والجدد وإن كان أولى اهتمامًا خاصًّا لتحليل جرامشي عن نظرية الدولة وخاصة مفهومي الهيمنة والتشاركية، كما ناقش بقدر من الاستفاضة تأثر علماء السياسة العرب في نظرتهم للدولة بالمدرسة السلوكية الأمريكية ومقولاتها الرئيسة بالرغم من التباعد بين بيئة مفاهيم هذه المدرسة وبيئة الدول العربية التي يراها الأقرب لتحليل جرامشي ومدرسته. فالدولة في المنطقة العربية وغيرها من مناطق العالم غير الأوربي قد تطورت بشكل قانوني رسمي (من حيث علاقتها بالتراث الاستعماري) وإن لم تتطور بنفس الدرجة بالمعنى السوسيولوجي (بمعنى علاقتها بالمجتمع). كما عانت من النمو غير المتوازن في قطاعات الاقتصاد والتنمية لصالح النمو في قطاع البيروقراطية وأجهزة القمع. وقدم الأيوبي قراءة نقدية تفصيلية لعلاقة العرب بالدولة وخاصة تطور نظرتهم من المجال الإسلامي (الأمة) للمجال الدولتي (الدولة بمعناها الحديث)، وما ارتبط بها من مفاهيم العدل أو الحرية أو غيرها. ويستقرئ الأيوبي أفكار كل من حامد ربيع حول الوظيفة السياسية والدعوية للدولة في التراث الإسلامي مقارنة بالدولة في الفكر الأوربي وتأثير ذلك على تطور الدولة وغربتها عن السياق العربي، وأفكار عبد الله العروي حول علاقة الفرد بالدولة في مسيرتها التاريخية والتي يمكن القول إن الدولة ظلت جهازًا غريبًا عن المجتمع؛ يتحكم في حياته وإن كان لا يعبر عنه. وينهي الفصل الأول بمناقشة مطولة نسبيًّا حول مفهوم الدولة والمفاهيم المتصلة به من وجهة نظره والتي يمكن تلخيصها في ثلاث مفاهيم: التشاركية في المصالح بين مجموعة ضيقة من النخب والهيمنة واللاتوازن في السيطرة.

ينتقل الأيوبي بعد ذلك لمناقشة العلاقة بين أنماط الإنتاج وأصول الدولة العربية الإسلامية وتشكل الدولة في العصر الحديث وتأثير الاستعمار عليها. ويركز في فصل خاص على دراسة فكرة الوحدة العربية وعلاقتها بالدولة القطرية ويختبر فرضياته المنطلقة من الاقتصاد السياسي واقتراب الثقافة السياسية في دراسة ما أسماهم بالجمهوريات الراديكالية الشعبوية والملكيات المحافظة القائمة على أساس القرابة. ينتقل بعد هذا إلى دراسة تفاصيل علاقات القوى في داخل الدول العربية وانعكاسات مفهوم الهيمنة كما قدمه في البداية وذلك من خلال دراسة العلاقات المدنية العسكرية والنمو البيروقراطي بالإضافة إلى ظاهرة الخصخصة ومستقبل الديمقراطية وخاصة دور المجتمع المدني. وينتهي بفصل خاص عن الدولة القوية والصلبة والضارية. والذي يعيد فيه مناقشة الفروق بين الدول القوية القادرة على التغلغل في مجتمعاتها من خلال شبكة علاقات ومصالح معبرة عن المجتمع. ويقارن هذا المفهوم بالدولة الصلبة والتي يميزها من خلال قدرتها على السيطرة الأمنية على مجتمعاتها دون أن تكون هناك قدرة على السيطرة بنفس الشكل في مسائل إنفاذ القانون أو القدرة التوزيعية. وتتميز الدولة الضارية باستبدادها بمجتمعها على جميع الأصعدة. ويؤكد الأيوبي على ضرورة التفرقة بين الدولة القوية وقوة الدولة على مستوى مؤسسات الأمن والبيروقراطية. فالدولة العربية في وجهة نظره هي دول ضعيفة في مجتمعات قوية، ويحاول الاستدلال على هذه النتيجة من خلال تحليل مفصل للنظم الضرائبية في الدول العربية وكيف أن فلسفتها وطريقة تطبيقها والتداعيات السياسية والاقتصادية المترتبة عليها تؤكد ضعف الدولة. وينتهي باستنتاج يراه واضحًا؛ إذ إنه ليس من الضرورة أن تنمو الدولة بشكل استبدادي على حساب المجتمع فمن الممكن للاثنين أن يزدهرا معًا.

إن الميزة الأساسية التي قدمها هذا العمل الموسوعي هي فيما يمكن أن نطلق عليه بالتزامه المنهجي؛ فالخط الحاكم لتحليل الأيوبي للدولة العربية وتضخيمها هو الاقتصاد السياسي وعنصر الثقافة السياسية اللذان يقدمان في نظره تفسيرًا للخصوصية العربية دون الإغراق في الحديث عن فردية التجربة. على مستوى آخر فهناك تساؤل مشروع عن قدرة هذا العمل على تقديم تفسير لظاهرة الدولة الحديثة ومشكلاتها خارج الدول الاثنتي عشرة التي درسها في السياق العربي؛ فمحاولة الإجابة عن كل شيء قد تصل بنا إلى عدم القدرة على الإجابة عن أي شيء.

ولكن في كل الأحوال تظل الدولة/ السلطة هي المفهوم والظاهرة الأهم في المخيال السياسي لعلماء السياسة العرب بشكل عام والمصريين بشكل خاص، كما سيظهر في تحليل مفاهيم الديمقراطية أو الإسلام السياسي.

- الديمقراطية والتحول الديمقراطي:

شغلت قضية الديمقراطية والتحول الديمقراطي أذهان المفكرين العرب والمصريين منذ ما قبل الألفية الجديدة؛ فعلى سبيل المثال يمكننا رصد كتاب التحولات السياسية الحديثة في الوطن العربي الصادر عام ١٩٨٩، وكتاب التحولات الديمقراطية في الوطن العربي الصادر عام ١٩٩٣، وكتاب أحمد ثابت عن التحول الديمقراطي في المغرب والصادر عام ١٩٩٤ وغيرهم من الكتابات التي اهتمت بمناقشة فكرة الديمقراطية والشروط الموضوعية اللازمة لتوفرها، أو التي انشغلت بمناقشة عوائق التحقق الديمقراطي في الوطن العربي ومنها الدولة نفسها.[١٩]

واستمر هذا الاهتمام بمسألة الديمقراطية وشروط تحققها وعوائقه في الفترة محل الدراسة، كذلك ساد الاهتمام بالكتابة عن المجتمع المدني ومسألة المشاركة السياسية باعتبارهما من أهم شروط تحقق الديمقراطية.

ففي كتاب علي خليفة الكواري المحرر عن "المسألة الديمقراطية في الوطن العربي"الصادر في بداية الألفية الجديدة[٢٠]؛ يناقش الباحثون ثلاث مسائل أساسية؛ الأولى تتعلق بتطور مفهوم الديمقراطية وتعدد أشكالها، والثانية تتعلق بدراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي. والثالثة تتعلق باستشراف مستقبل الديمقراطية في المنطقة. ينتهي القسم الأول من الكتاب بعد استعراض مفهوم الديمقراطية الليبرالية الغربية بمناقشة أزمة الديمقراطية في العالم الثالث. ويركز الكتاب على ما يسميه تحديات تطبيق الديمقراطية والتي تتمثل في الفجوات الاقتصادية بين قلة تتحكم في وسائل الإنتاج وأغلبية تعاني الفقر والتهميش، ويرى الكتاب أن هناك عدة معوقات في وجه الديمقراطية من أهمها البعد عن نمط التصنيع والانقسامات الإقليمية والطائفية وتهميش دور المرأة بالإضافة إلى مشكلات أخرى. المفهوم الحاكم في هذا العمل هو المجتمع المدني ودوره إيجابًا (بدعم حركة التحول الديمقراطي) أو سلبًا (حال غياب المجتمع المدني فتنقضي واحدة من أهم شروط التحول الديمقراطي). ويرتبط بمفهوم المجتمع المدني مفهوم الثقافة السياسية لدى كل من صناع القرار في الدول العربية ولدى الجماهير؛ فأحد أهم شروط التحول الديمقراطي هي توفر ثقافة سياسية داعمة له على مستوى الأنظمة السياسية والجماهير. ويختتم الكتاب بالقول بأن النجاح في معركة الديمقراطية يستلزم العمل على ثلاث جبهات مترابطة: إنهاء النفوذ الخارجي، وإصلاح الدولة كمؤسسة عامة وأخيرًا العمل على جبهة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد زاد الاهتمام بقضية الانتقال الديمقراطي في العالم العربي بشكل عام وفي مصر بشكل خاص على خلفية تطورات إقليمية ودولية ركزت على مسألة الديمقراطية والحكم الرشيد. ففي الجانب الشرقي من أوربا والذي كان خاضعًا للاتحاد السوفيتي حتى بداية التسعينيات من القرن العشرين، حدثت سلسلة من الاحتجاجات الشعبية الراغبة في دفع ودعم حالة التحول الديمقراطي في تلك الدول بداية من ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٠٧. مما رفع الآمال أن تكون هذه الحركات الشعبية مقدمة للتحول الديمقراطي المؤسسي في هذه الدول، وداعمة لمثل ذلك التحول في دول العالم العربي والتي كانت تعاني من الاستبداد بأشكال مختلفة (دينية، سياسية، اقتصادية، عسكرية). على المستوى الإقليمي كان واحد من القضايا التي أثيرت كتبعات للغزو الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣ مسألة الدعم الغربي بشكل عام والأمريكي بشكل خاص للتحول الديمقراطي في العالم العربي.[٢١]

يمكن اعتبار كتاب محمد السيد سعيد عن أزمة الانتقال الديمقراطي في مصر نموذجًا جيدًا في هذا السياق [٢٢]، فقد ظهر الكتاب في طبعته الأولى في عام ٢٠٠٦ وسط ما بدا أنه مزاج عام لدى بعض الحكومات العربية والضغوط الدولية لتحقيق تحول ديمقراطي بشكل ما، خاصة في ضوء ما طرحه جورج بوش حول "مبادرة الشرق الأوسط الكبير" عقب الغزو الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣. فقد شكل العقد الأول من الألفية الجديدة ما بدا أنه استجابة من النظم السياسية العربية للضغوط الشعبية تجاه مزيد من الانفتاح الديمقراطي. ويحاول سعيد في كتابه دحض هذه المقولة على اعتبار أن السعي للديمقراطية من جانب الشعوب العربية والحالة المصرية على وجه الخصوص هو أمر قديم يعود إلى نهاية الستينيات من القرن العشرين. هذا التراث من الحراك الشعبي قوبل بالرفض والمواجهة من جانب النظم السياسية، إلى جانب جهود هذه الأنظمة في إجهاض هذه الحركات من خلال تقديم إصلاحات دستورية وقانونية فارغة من المضمون، وإن نجحت في كسب مزيد من الوقت لصالح استقرار واستمرار الأنظمة الحاكمة. تظهر مفاهيم الإصلاح الدستوري والمجتمعي بشكل مترابط مع مفاهيم إصلاح الاقتصادي والسياسي وكشروط ضامنة لبدء تحول ديمقراطي حقيقي واستمرار هذه التحول. فيرى الكاتب أن مشروعات الإصلاح الدستوري والقانوني التي تطرحها النظم الحاكمة في غياب حوار مجتمعي حقيقي حول مضمون هذه الإصلاحات وعلاقتها بالمنظومة الإصلاحية الكبرى في المجتمع، هو أمر يفرغ هذه الإصلاحات من جوهرها ومضمونها. في الوقت نفسه يرصد الكاتب شعورًا متزايدًا بميلاد رغبة متزايدة في المجتمع تجاه إحداث إصلاح حقيقي وإن كانت هذه الرغبة لا تزال في تلك الفترة بمثابة الرماد غير الظاهر للعين. يحاول سعيد أيضًا من خلال الكتاب تقديم قراءة نقدية لعدد من المفاهيم التي سادت كثيرًا في أدبيات دراسة المنطقة لتبرير الاستبداد وتراثه. فيرى أن استبداد

النظم العربية لم يُبنَ على نظرية سياسية للاستبداد الشرقي أو الفرعونية السياسية، ولكن بُني على تطورات ومعطيات تاريخية ارتبطت بمراحل بناء الدولة الحديثة في العالم العربي.

في مقابل هذا يطرح سعيد رؤيته لما أسماه "التحلل السلطوي" في الدولة المصرية على سبيل المثال؛ فالنظام السياسي لم يعد قادرًا على استيعاب المجتمع داخل حقله الأيديولوجي وغير قادر على إحداث طفرات اقتصادية ولا إصلاحات اجتماعية". ومن ثم فالبناء السياسي والاقتصادي الذي أسس على معادلة الأمن والسياسة والخدمات الاجتماعية فقد واحدة من أهم أسس شرعيته، وبدأ في مرحلة التحلل السياسي. يطرح سعيد معادلة جديدة وجديرة بالاهتمام في مسألة الانتقال الديمقراطي، فبعد أن يقدم رؤيته الناقدة للتطور الديمقراطي في أوربا ومسألة ربطه بفكر التنوير والفكر الدستوري. فيرى أن تطورات الديمقراطية حدثت حينما تكاتفت ثلاثة عوامل بالأساس؛ التعددية السياسية الحقيقية، والتوازن الحرج بين مختلف القوى السياسية والثالثة هي إدراك وممارسة الحلول السلمية للصراع السياسي بناء على مبدأ الأغلبية؛ أي بعبارة أخرى ما أسماه التعلم الديمقراطي. وينتقل في جزء تالٍ لمناقشة ما أسماه بالمعطيات الذاتية والموضوعية للديمقراطية في المجتمعات العربية، على اعتبار أنها (أي الديمقراطية) وسيط تاريخي للانتقال للعصر الحديث، وتتحول الديمقراطية وفق رؤية سعيد لأداة وليست لغاية في حد ذاتها.

وكان قد سبق كتاب سعيد ظهور كتاب إسلاميون وديمقراطيون في عام ٢٠٠٤ الذي حاول قراءة وتشريح الحركة الإسلامية انطلاقًا من كونها ظاهرة اجتماعية ذات سياق ثقافي ومجتمعي ويمكن أن تندمج في العملية السياسية والديمقراطية.[٢٣] ضم الكتاب عددًا من الدراسات عن جماعة الإخوان المسلمين في مصر وحزب العدالة والتنمية في تركيا وكذلك دراسة عن إيران بالإضافة إلى دراسة عن الخيال السياسي للإسلاميين (وسيتم تناولها بتفصيل أكبر في صفحات تالية). رصد الكتاب دور هذه الحركات السياسية الإسلامية في مجتمعاتها وعلاقة تطور هذا الدور بمسألة التحول الديمقراطي. وتوصل في النهاية إلى أن تحدي إصلاح هذه الدول على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لا بد أن يرتبط بإصلاح هذه الحركات الإسلامية لهياكلها الداخلية ولمنطلقاتها الفكرية، بالإضافة إلى ضرورة اندماجها في مجمل الحركة الوطنية.

وقدمت سارة بن نفيسة وعلاء الدين عرفات دراستهما القيمة عن الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٠ والتي ظهرت في عام ٢٠٠٥ بعنوان "الانتخابات والزبائنية السياسية في مصر: تجديد الوسطاء وعودة الناخب".[٢٤] طرح الكاتبان سؤالًا مركزيًّا

للدراسة "هل يمكن اعتبار الانتخابات التشريعية في عام ٢٠٠٠ بداية لانتخابات ديمقراطية أم أنها نهاية للسياسي؟". فقد لفت نظر الباحثين –وغيرهم من المراقبين– كثرة عدد المرشحين لهذه الانتخابات وخاصة من قدموا نفسهم على أنهم مرشحون مستقلون. وكان السؤال المنطقي ما الدافع وراء كثرة عدد المرشحين إذا كانت العملية السياسية مغلقة بالكامل؟ وحاول الكتاب من خلال دراسة دائرة انتخابية بعينها في ريف مصر مناقشة العلاقة بين الدولة والنواب وأصحاب المصالح المختلفة في المجتمع. وتوصل إلى أن الدولة تحاول في كل الأحوال الدفع بمرشحين ينتمون لها –أو بمعنى أدق ينتمون لدوائرها ومصالحها وحزبها الحاكم– ولكن في الوقت نفسه فهناك أصحاب مصالح آخرين (منهم الإسلاميين على سبيل المثال) الذين يمتلكون شبكة مصالح مع مجتمعاتهم المحلية وبالتالي يتم التصويت لصالحهم على غير رغبة الحكومة كتعبير عن هذه المصالح. وانطلقت الدراسة من مفهوم الزبائنية السياسية كما هو مطروح في الأدبيات الفرنسية وانتقلا منه إلى دراسة تمظهرات المفهوم في الحالة المصرية. ويعني المفهوم علاقة المصالح المتبادلة التي تنشأ بين المرشح والناخب؛ فالمرشح يهدف من تقدمه للعملية السياسية تأمين عدد من المصالح الشخصية والعائلية والفئوية. يقبل الناخب في المقابل بدعم المرشح مقابل الوعد بتقديم خدمات في المقابل، هذه الخدمات قد تكون شخصية أو عائلية أو للمنطقة كلها. وفي ظل تحولات الاقتصاد المصري تجاه مزيد من الخصخصة وتصاعد دور رجال الأعمال، وتصاعد دور جماعات الإسلام السياسي، كان لا بد من حدوث تحولات في مفهوم الزبونية السياسية وتجلياته في الواقع المعاش. فالتصويت –وفقًا للباحثين– هو تصويت بهدف المقايضة وليس تصويتًا للتمثيل السياسي. في الوقت نفسه أكد الباحثان أن التصويت في هذه الانتخابات هو تصويت "سياسي" ضد الحزب الحاكم إذا تم لصالح المستقلين، أو في حالة التصويت للإسلاميين القادرين على تقديم خدمات اجتماعية واقتصادية للجماهير.

وظل عصيان الدول العربية على التحول الديمقراطي مسألة تشغل الباحثين، وصدر في عام ٢٠٠٩ كتاب بعنوان "لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب: دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى" ليحاول تقديم إجابة عن هذا السؤال.[٢٥] في هذا الكتاب حاول عدد من الباحثين تقديم رؤى مقارنة حول عملية الانتقال إلى الديمقراطية في عدد من الدول، لاستكشاف ما هي صعوبات التحول الديمقراطي في الوطن العربي. وركز الباحثون على دراسة خبرات بعض الدول العربية مثل مصر واليمن والبحرين والكويت ولبنان والسودان والمغرب لاستكشاف كل من ملامح التحول الديمقراطي وصعوباته، بالإضافة إلى المقارنة مع بعض تجارب التحول الدولية لاكتشاف نواحي القصور والعجز. الإسهام الهام الذي قدمه هذا الكتاب تمثل في النقاش في الفصل

الخامس بعنوان "هل من سبيل لبناء كتلة تاريخية على قاعدة الديمقراطية؟". فقد توصل الباحثون والمناقشون إلى أنه من أهم معوقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي هو غياب توافق القوى التي تنشد التغيير وبناء نظام ديمقراطي. فالتجارب الدولية المختلفة وتجارب الدول العربية في سبيل التحول الديمقراطي تثبت أن العنصر الحاسم في هذا التحول هو وجود أو غياب هذه الكتلة الوطنية التوافقية حول معنى الديمقراطية ومدلولها والمؤسسات المرتبطة بها. السؤال التالي في الأهمية في هذا السياق هو كيف يمكن بناء هذه الكتلة والحفاظ على تماسكها؟ وما هي الأدوار المختلفة للمؤسسات والمثقفين والقوى السياسية في هذه المسألة؟ وما هي أهمية الأبعاد الثقافية والحقوقية في بناء هذه الكتلة وعملها. الواقع أن الاطلاع على المناقشات في هذا الشأن يكشف لنا غياب إدراك المثقفين العرب بشكل عام وعلماء السياسة بشكل خاص لديناميكات مجتمعاتهم وضعف قدرتهم على التأثير في مجريات السياسة. فالمجتمعات العربية في نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين كانت تمور بقوى التغيير وفي داخلها كتلة داعمة للتغيير لا يمكن إنكارها، غير أن هذه الأفكار لم تحظَ بالاهتمام والتقدير اللازمين من جانب المثقفين أو علماء السياسة، ومن ثم فحينما جاءت لحظات التغيير في ٢٠١١ فشلت هذه القوى في أن تحظى بدعم وتأييد القوى السياسية والفكرية الأخرى، أو في بناء تحالفات سياسية قادرة على الضغط السياسي، وتطور الربيع العربي بشكل انحرف به عن مقصده الأصلي.

وقدم عمرو حمزاوي وناثان براون كتابهما في ٢٠١١ لتحليل دور الإسلاميين في الأجهزة التشريعية بعنوان "بين الدين والسياسة: الإسلاميون في البرلمانات العربية"[٢٦]. حاول حمزاوي وبراون تحليل أداء الإسلاميين في داخل المؤسسة البرلمانية في عدد من الدول العربية (مصر والأردن والمغرب والكويت واليمن وفلسطين)، وقد ظهر الكتاب قبيل الحراك العربي في ٢٠١١ وبالتالي يمكن اعتباره محاولة لتشريح دور الإسلاميين في داخل "العملية السياسية السلمية". يفرق الباحثان بين ثلاثة أنماط رئيسة لمشاركة الإسلاميين في العملية السياسية بشكل عام والانتخابية بشكل خاص. الأول مثل المغرب والكويت والجزائر والبحرين والتي تعتبر النمط الأكثر استقرارًا لمشاركة الإسلاميين، فقد اعتمدت التيارات الإسلامية في هذه الدول المشاركة السياسية باعتبارها الخيار الاستراتيجي الوحيد، حيث تعترف هذه الجماعات بشرعية دولهم ومؤسساتها. النمط الثاني هو نمط مشاركة الإخوان المسلمين في مصر والتي حاولت تحقيق المصالحة بين مرجعيتهم الدينية ومقتضيات الواقعية السياسية؛ فعلى سبيل المثال تم استبدال الإشارة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية بعبارة فضفاضة عن المبادئ التوجيهية العامة للإسلام. النمط الثالث هو مشاركة الإسلاميين في الحياة السياسية على نمط العراق ولبنان

وفلسطين حيث تعمل الأحزاب الإسلامية بحرية تنظيمية نسبية في سياق التعددية وفي ظل فوضى نسبية تعاني منها هذه الدول. قام الباحثان من خلال هذا الكتاب بدراسة الحركات الإسلامية في صيغتها التنظيمية كحركات سياسية تعمل في داخل أنظمة سياسية مختلفة وبالتالي من الضروري فهم الأنماط المختلفة لعلاقة هذه الحركات بالنظام السياسي وبغيرها من القوى السياسية، وفهم برامجها السياسية وتحالفاتها بالإضافة إلى تأثير مفاهيم الديمقراطية على الحركة داخليًّا وعلى علاقتها بالحراك السياسي بشكل عام. وخلص الباحثان إلى أن المشاركة السياسية لهذه الجماعات –بالرغم من محدودية نتائجها على التحول الديمقراطي بشكل عام– قد أتاحت لهم عددًا من الفرص. فقد مكنتهم من استخدام المنصات الانتخابية لتوصيل رسالتهم الدينية إلى جمهور أوسع، وسمحت لهم بالمباهاة بالقواعد الاجتماعية الواسعة التي يمتلكونها، كما أن المشاركة أتاحت فرصًا لتطوير مهارات جديدة لديهم تتعلق بالتنظيم والتعبئة والخطاب السياسي.

وفي نفس سياق الكتابة عن التحول الديمقراطي؛ قدم الدكتور عزمي بشارة محاضرة هامة في بداية مؤتمر شباب أعضاء هيئة التدريس بقسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة في صيف ٢٠١١.[٢٧] ففي هذه المحاضرة والتي وضع لها عنوان "التوق إلى الحرية" والتي طور أفكارها فيما بعد في عدد من الكتب على رأسها كتابه "في الثورة والقابلية للثورة"٢٠١٢ وكتابه الأخير "مقالة في الحرية" ٢٠١٦. [٢٨] يفرق بشارة بين ما أسماه "التوق إلى الحرية" و" التحول الديمقراطي" فاعتبر أن موجة الثورات التي اجتاحت العالم العربي بداية من نهاية ٢٠١٠ في تونس كانت تعبر عن حالة شعبية من التوق إلى الحرية ولكنها لا تضمن بالضرورة إحداث تحول ديمقراطي حقيقي. فالواقع أن هناك درجة من التشابه بين مطالب الشعوب العربية ومشكلاتهم الناتجة عن البنية الاستبدادية للأنظمة بدرجات مختلفة، وقد شكلت هذه الضغوط مصادر لانفجار الثورات العفوية والتي افتقرت إلى قيادة واضحة، وبرنامج واضح المعالم لقيادة مرحلة التحول وبناء الدولة ما بعد إزاحة الأنظمة القديمة. ويناقش بشارة في كتابه عن الثورة والقابلية للثورة مفهوم الثورة من حيث التطور التاريخي والفلسفي للمفهوم ويبحث في العلاقة بين مفهومي الثورة والإصلاح؛ حيث لا يرى تناقضًا بين الاثنين. فالثورة التي يراها مفارقة للشرعية القائمة ومخالفة لها، لكنها في لحظة ما لا بد أن تتضمن برنامجًا "إصلاحيًّا" لبعض القطاعات أو المؤسسات أو السياسات التي كانت سائدة في النظام السياسي السابق عليها. أما في كتابه "مقالة في الحرية" فيحاول استكمال نقاشه حول مسألة التوق إلى الحرية التي طرحها بعيد الثورات العربية في ٢٠١١ من خلال مناقشة نظرية فلسفية لمفهوم الحرية والمعاني المختلفة المرتبطة به كالحريات الدينية والمدنية والحريات السياسية والاقتصادية وغيرها من المفاهيم التي ارتبطت بالمفهوم الأصلي.

ويرى بشارة في نهاية الكتاب أنه لا يمكن الفصل بين المفهوم المركب للحرية والعدالة التي تعتبر بمثابة نتيجة الحرية ومستلزم أساسي لها.

حمل الحراك العربي في ٢٠١١ آمالًا عريضة بإحداث تحول نوعي في حالة الديمقراطية في الدول التي قادت حالة الحراك كتونس ومصر أو الدول التي لحقت به كليبيا واليمن وسوريا والبحرين أو تلك التي أحدثت تغييرات سياسية دون أن تواجه ضغوطًا شعبية مؤثرة. ولكن السنوات التالية جاءت محملة بكثير من التشاؤم حول مسار التحول الديمقراطي في الدول المختلفة. وفي هذا السياق ظهر كتابان عن مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان "الديمقراطية المتعثرة: مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية ٢٠١٤"[٢٩] ومستقبل التغيير في الوطن العربي ٢٠١٦.[٣٠]

فبعد مرور أربعة أعوام على بداية الحراك العربي، ظهر أن التحول الديمقراطي ليس مسألة سهلة –أو مطلوبة في ذاتها– واهتم كتاب الديمقراطية المتعثرة بدراسة المسار المقلق للتحول الديمقراطي في هذه الدول. فركز على رصد التحولات على مستوى الدساتير والمؤسسات والعلاقات بين القوى السياسية المختلفة وعلاقة هذا كله بالتحول الديمقراطي. ووصل إلى خلاصة تتعلق بأسباب تعثر التحول الديمقراطي والتي يمكن تلخيصها في ثلاثة عوامل؛ الأول يتعلق بتشبث نظم حكم الاستبداد وشبكات الفساد بامتيازاتها حتى بعد سقوط رأس النظام. وقد نجحت هذه الشبكات بالتعاون مع أنظمة عربية استبدادية لم تواجه خطر التحول، نجحت في الحفاظ على الشبكات القديمة ومراكز الثروة والنفوذ. العامل الثاني يتعلق بموقف بعض القوى الدولية الكبرى من نظم الحكم والتي حاولت بأساليب كثيرة الحفاظ على النظام حتى لا تفقد امتيازاتها أو على تقليل الخسائر حال سقوط رأس النظام. والعنصر الثالث والأهم هو فشل التوافق بين القوى التي قادت حالة الحراك العربي على شكل البديل المطلوب وعلى موقع الديمقراطية من النظام الجديد. هذا العامل الأخير يتوافق في حقيقة الأمر مع الاستنتاج الذي توصل إليه كتاب "لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب" السابق الإشارة إليه. فيتفق الكتابان على أهمية الكتلة الوطنية المتوافقة على الديمقراطية وشكل التغيير كواحد من أهم العوامل الدافعة للتحول الديمقراطي في الوطن العربي.

واستكمل النقاش حول مستقبل ما بعد ٢٠١١، من خلال الندوة التي عقدت حول مستقبل التغيير في العالم العربي بين مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية واستند منطقها (ومنطق الكتاب فيما بعد) إلى ضرورة بحث كل من القضايا الجزئية والكلية في واقع الأمة العربية بعد أعوام خمسة من بدء الحراك العربي. وأشار الكتاب في أكثر من موضع لأهمية الدور الخارجي في تفتيت النظام العربي وتفكيك الدول العربية التي تواجه تحديات هيكلية اقتصادية وسياسية واجتماعية. وأشار

الكتاب إلى التحول في شكل ونمط الصراعات في الوطن العربي عما قبل ٢٠١١. فقد سادت الصراعات البينية (بين الدول والأنظمة المختلفة) في الفترة ما قبل ٢٠١١. بينما تحول هذا النمط لصالح تصاعد الصراعات الداخلية والتي وصلت إلى حد الحروب الأهلية كما هو الحال في سوريا وليبيا واليمن. هذا التصاعد في الصراع قابله عجز الإطار المؤسسي الإقليمي – أي الجامعة العربية– عن التعامل مع هذه التهديدات أو تقديم الدعم لبناء الأنظمة السياسية في دول الحراك العربي.

– أسلمة المعرفة والإسلام السياسي:

بدأت جهود أسلمة المعرفة في ثمانينيات القرن العشرين مع جهود الدكتور إسماعيل راجي الفاروقي (مدير المعهد العالمي للفكر الإسلامي بالولايات المتحدة الامريكية) والذي انتقد فلسفة العلوم الغربية والتي انتقلت إلى العالم الإسلامي مع حركة الاستعمار واستمرت فيه حتى بعد رحيل قواته. ويرى الفاروقي أن أسلمة المعرفة تقوم على التوحيد والذي ينبني في حقيقة الأمر على ثلاثة أسس؛ وحدة المعرفة، ووحدة الحياة، ووحدة التاريخ ويهدف في النهاية إلى ربط العلوم بفلسفة التوحيد والاستخلاف في الأرض وهو ما سينهي حالة الاغتراب واعتلال الأمة حسب تعبيره.[٣١]

بغض النظر عن اتفاقنا أو اختلافنا مع مفهوم إسلامية المعرفة وما إذا كان قادرًا على تقديم "معرفة جديدة" أم هو مجرد محاولة لتلبيس مفاهيم مستقرة في مجال العلوم السياسية تتوافق مع مفردات العلوم الشرعية وفهمها لحياة البشر، لا يمكن إنكار أن هناك محاولة من جانب عدد من علماء السياسة والباحثين في مصر لتقديم إسهامات متعددة في هذا السياق سواء على مستوى تعريف علم السياسة نفسه أو على مستوى تقديم إسهامات نظرية في فهم العلاقات الدولية أو غيرها من القضايا كعلاقة الدين بالدولة.

فقد حاول سيف الدين عبد الفتاح تقديم إسهام فيما يتعلق بتعريف الاتجاهات الحديثة في دراسة الفكر السياسي الإسلامي.[٣٢] فقد اعتبر أنه لتحليل هذه الاتجاهات لا بد لنا أن نشتمل على عناصر خمسة "الرؤية للوجود أو العالم، والعنصر المفاهيمي، والعنصر النظري والتحليلي والمنهجي، والإطار التفسيري، والأجندة البحثية". فيما يتعلق بالرؤية للعالم يرى عبد الفتاح أن الفكر السياسي الإسلامي اهتم بالرؤية التوحيدية للكون، وهو الأمر الذي يهمنا في هذا السياق حيث إن هذه الرؤية التوحيدية للعالم، أو وحدة المعرفة ووحدة الحياة ووحدة التاريخ هي رمانة ميزان تيار إسلامية المعرفة والفلسفة الحاكمة وراء الأبعاد الحركية للإسلام السياسي.

واستكمل عبد الفتاح مشروعه الفكري في تقديم رؤية مختلفة لقضايا البحث في العلوم السياسية في كتابه "الزحف غير المقدس: تأميم الدولة للدين" [٣٣] الذي حاول فيه دراسة العلاقة بين الدين والدولة والمواطنة في مصر. وقدم عبد الفتاح محاولته من خلال تطوير قراءة للمجتمع كنص يحمل في داخله نصوصًا فرعية (المفاهيم، والخطابات، والمؤسسات، والسياسات والعلاقة) واعتمد في هذا العمل على مفهومين رئيسين قدمهما كل من تيموثي ميتشل (المعرض) وجيمس سكوت (التمثيل والمقاومة بالحيلة) لتحليل العلاقة بين الدولة كمؤسسة والدين كممارسات والمواطنة كمظهر. يرى عبد الفتاح أن الدولة بشكلها الحديث (الدولة المصرية بشكل خاص) إنما تمارس تغولًا، لا تغلغلًا بغرض الإنجاز، في حياة مواطنيها. واحتكرت الدولة وفق هذا التغول القدرة على تعريف وتحديد "المواطن الصالح" الذي هو بالتأكيد المواطن المنقاد والمطيع لسياسات الدولة دون معارضة لسياسات أو مطالبة بحقوق. ومارست الدولة في الوقت نفسه زحفًا مقدسًا على الدين بغرض تأميمه. فهذه الدولة المتغولة لا يمكن أن تقبل أن تكون هناك مجالات خارج نطاق سيطرتها، ومنها الدين. وبالتالي كان من الطبيعي وفق هذه الدولة أن تحاول مد سيطرتها على الدين وأن تقدم نفسها كقوة محتكرة الحديث عن الدين وبأسمه أمام المواطنين. ينطلق عبد الفتاح بعد ذلك لمناقشة الأشكال المختلفة التي تستخدمها الدولة للسيطرة على مواطنيها من خلال الخدمات المختلفة (الكهرباء والمياه على سبيل المثال) أو الأمن (فكرة المراقبة المستمرة) أو حتى سياسات إدارة الموارد المالية (الإفقار المستمر). ويستعرض عددًا من المشاهد التي تحضر فيها الدولة بشكل طاغٍ ومتغول وقاهر للمواطن كاستخراج رخصة قيادة أو تركيب عداد كهرباء أو غيرها من الخدمات التي يحتاجها المواطنون في دول العالم قاطبة. ويرى أن الدولة الحديثة عملت "على تصفية مؤسسات المجتمع التقليدية، ليس لإحلال المؤسسات المركزية الجديدة محلها ولكن لإحلال السيطرة المركزية للدولة الحديثة محلها، وقضت تباعًا على التكوينات الأهلية..... لتنهي الوجود الذاتي لمؤسسات تعتمد على فكر وأعراف وصلات اجتماعية راسخة، ولتنشئ واجهات..... تعمل تحت الهيمنة السيادية لجهاز الدولة". يرصد عبد الفتاح المظاهر المختلفة التي قامت من خلالها الدولة – السلطة بتأميم الفعاليات المجتمعية بشكل أفقد المجتمع أي استقلالية في الحركة وحولته إلى أفراد متفرقين وليس إلى جماعة مترابطة. المشكلة في هذا التحليل هو أن العلاقة بين الدولة والمجتمع من وجهة نظر الكاتب تظل علاقة ملتبسة؛ فالدولة تظل الفاعل الرئيس في المخيال السياسي حتى وإن انتقد أداءها وتغولها على المجتمع. من ناحية أخرى فلا تظهر في الكتاب ما هي المفاهيم والسياسات والمؤسسات التي تضمن للمجتمع استقلاله وما إذا كانت توافرت في سوابق تاريخية، أم أن جوهر علاقة الدولة بالمجتمع كان قائمًا

دائمًا على تغول الأولى على الأخير ولكن باختلاف الدرجة حسب الأدوات المتاحة في يد الدولة والتي لا يمكن إنكار أنها تطورت بشكل كبير في القرن الأخير.

في هذا السياق تظهر أهمية كتاب هبة رؤوف عزت عن الخيال السياسي للإسلاميين: ما قبل الدولة وما بعدها.[٣٤] الفكرة المركزية لدى الكاتبة والتي تحاول مناقشتها بقدر من التفصيل هو "تماهي تصور الدولة عند التيار الإسلامي بدرجة كبيرة مع تصورات الدولة القومية الحديثة". ترى هبة رؤوف ضرورة إعادة التفكير في الدولة الحديثة التي ورثها العالم (وليس المنطقة العربية أو الإسلامية فقط) من منتصف القرن السابع عشر. هذه الدولة تقوم على أضلاع ثلاثة (القومية والقطرية والحداثة) ولا يمكن فهم علاقتها بالمجتمع دون إدراك الأسس النظرية التي اعتمدت عليها في نشأتها وعلاقتها بالأضلاع الثلاثة. وترى الباحثة أن أساس الدولة في المنظومة العقدية والتشريعية الإسلامية مختلف فهو يقوم على استقلال القضاء والعلماء والأوقاف، والفصل الرأسي والأفقي بين سلطان الملك ومؤسسات العلم ودائرة العدل وكفالة الاستقلال المادي لهذه المؤسسات من ثم فإن محاولات أسلمة الدولة القطرية الحديثة هي مسألة محكوم عليها بالفشل بسبب اختلاف المنطلقات الفكرية والفلسفية وآراء كل منهما.

لا تحاول الباحثة في الكتاب تحسين العلاقة بين مفاهيم الدولة القطرية والمنظور الإسلامي؛ بل ترى أن المشكلة أصلًا في محاولة إيجاد هذه العلاقة فضلًا عن تحسينها. الخطاب الإسلامي الرائج (حسب وجهة نظر الباحثة) هو خطاب غارق في الرأسمالية الليبرالية وإن ألبسها خطابًا دينيًّا. فهو بمثابة تعبئة النبيذ القديم في أوانٍ جديدة دون إدراك ضرورة الاشتباك مع النبيذ القديم اصلًا وأهمية إنتاج شيء جديد بالكلية. تشتبك هبة رؤوف مع النقد "الإسلامي" لمفهوم العلمانية وتقدم رؤية مختلفة لضرورة تحرير المفاهيم ومنها العلمانية وإمكانيات الحديث عن علاقة مع الإسلام. وفي هذا السياق تقدم قراءة لمجلة المنار على اعتبار أنها منصة قدم من خلالها عدد من المفكرين والمشتغلين بالعمل الإسلامي رؤاهم حول "القضايا الإسلامية". وترى من خلال هذه القراءة أن المجلة انشغلت بثلاث قضايا رئيسة: هموم الداخل الحركي، وملامح المشروع السياسي للإسلاميين (وضع المرأة والأقليات وتصوراتهم عن السياسة)، وأخيرًا العلاقة مع العالم الخارجي. وترى أن تحليل الخيال السياسي للإسلاميين من خلال نصوصهم المكتوبة في مجلة المنار، يكشف لنا عن عدم انشغال بتطوير فقه جديد للدولة وللسلطة يستجيب للتحديات الجديدة، ولكنه يكتفي برد المشكلات التي تعاني منها الحركة الإسلامية إلى التضييق السياسي من الحكومات أو حتى بغلبة السياسي على الدَّعَوي في داخل الحركة

نفسها. ويتبنى في رؤيته للعلاقة مع الآخر تقسيم العالم إلى دار كفر ودار سلام دون أي محاولة للاشتباك مع هذه المفاهيم من حيث المبدأ وتطويرها.

وتنتهي هبة رؤوف بضرورة إعادة بناء الخيال عن طريق إعادة بناء مفهوم الأمة بشكل يتجاوز التركيز فقط على المؤسسات والتنظيمات، وضرورة فهم تحولات علاقة الدين بالدولة. وتقترح أربعة مفاهيم يمكنها أن تساهم في إعادة بناء مفهوم الأمة؛ الفطرة، ومفهوم العالمين الساعي لإيجاد روابط وصلات أخلاقية بين عالم المسلمين وعالم غيرهم، ومفهوم المجتمع المدني العالمي الذي سمح بتجاوز فكرة القومية المنهجية وحاول تقديم أفق جديد للتفكير في العولمة على مستوى الحركات والأفراد والأفكار، ومفهوم المجال العام.

وتختلف هبة رؤوف في هذا الطرح عن أمجد جبرون الذي قدم فهمًا للدولة الإسلامية يقوم على أساس مبادئ ثلاثة؛ البيعة (التعاقد) والعدل والمعروف، حيث تزيد إسلامية الدولة بتزايد منسوب المبادئ الثلاثة وفي غيابها يضعف منسوب الإسلامية.[٣٥] بعبارة أخرى يمكننا اعتبار دراسة أمجد جبرون عن الدولة الإسلامية من الأمثلة التي اشتبكت معها هبة رؤوف في نقاشها عن المخيال السياسي للإسلاميين عن الدولة. فهذه الدراسة حاولت حل أزمة الإسلامية أو أزمة الشرعية الأخلاقية للدولة العربية عن طريق مواجهة الخلل في تصور إسلامية الدولة لدى أصحاب التيار الإسلامي. فالخلل مرده منهجي ويكمن أساسًا في مناهج قراءتهم للنص الشرعي والتي "تعطي أولوية للأحكام بدل الحكم، ويثير الجزئيات على الكليات". وطرح منهجًا آخر يسعي لتحرير النص الشرعي من التاريخ وآثار الثقافة العالقة بالفهم الموروث، والحوار المباشر بين النص والتاريخ. ويسعى جبرون لإعادة النظر في الخبرة النبوية والخلافة الراشدة من منطلق النظر في كليات أحكام نشأتهم وإدارتهم والخروج بالدروس المستفادة منهم وليس تقديسهم واعتبارهم "نصوصًا ضاغطة على الفكر السياسي الإسلامي، ومرجعية معيارية، ترد إليها التجارب السياسية كلها إلى المسلمين، ويفتي فيها انطلاقًا منه". بعبارة أخرى يحاول جبرون حل المفارقة بين الدولة الحداثية والدولة الإسلامية عن طريق استكشاف المعايير الأساسية للحكم على الدولة بإسلاميتها وهو ما من شأنه أن ينفي المفارقة مع الدولة الحداثية (الدولة القطرية) وهو جوهر ما انتقدته هبة رؤوف في دراستها السابق الإشارة إليها.

يعتبر مشروع العلاقات الدولية في الإسلام واحدًا من أهم منتجات مدرسة إسلامية المعرفة والمنظور الحضاري في دراسة العلوم الإنسانية. أنجز هذا المشروع في الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦ من خلال المعهد العالمي للفكر الإسلامي وبمشاركة عدد كبير من أساتذة العلوم السياسية من داخل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية تحت إشراف الأستاذة

الدكتورة نادية مصطفى أستاذ العلاقات الدولية. هذا العمل، الذي يخرج بطبيعة الحال عن نطاق الفترة الزمنية محل الدراسة، ظل بمثابة المظلة المرجعية التي اعتمد عليها كتاب العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي الصادر في ٢٠١٥[٣٦] ليضم أبحاث نادية مصطفى في المشروع الأصلي بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الأبحاث التي قدمتها في مناسبات متعددة خلال الألفية الجديدة. ينقسم الكتاب في جزأيه إلى أربعة أقسام؛ الأول تحت عنوان التاريخ الإسلامي ومصادر بناء منظور حضاري. القسم الثاني بعنوان في أنماط علاقات أركان الأمة الإسلامية الدولية، والقسم الثالث بعنوان المسلمون المنسيون: الجذور التاريخية لصراعات ما بعد الحرب الباردة ذات الأبعاد الدينية والقومية. يركز القسم الرابع على تاريخ نماذج من قضايا مجتمعية كالمرأة وغيرها. حاولت الكاتبة من خلال الأقسام المختلفة تقديم رؤية نقدية للإطار المرجعي الغربي الذي اعتمد عليه في تطور علم العلاقات الدولية وطرح منظور حضاري من خلال قراءة تاريخ التاريخ الإسلامي بهدف تحقيق تكامل للعلم من خلال منظورات مختلفة غير المنظور الغربي المعتمد بشكل أساسي على المركزية الأوربية.

قدمت نادية مصطفى قراءة شاملة للأطر النظرية الناظمة لدراسة العلاقة بين التاريخ والعلاقات الدولية أكدت فيها على منطق المركزية الأوربية في التعامل مع الوحدات الدولية المختلفة فحسب تعبيرها "فوضع الإمبراطورية العثمانية... قد تم تناوله... باعتبارها، ليست دولة خلافة إسلامية لها دوافع وأهداف تميزها ولكن واحدة من عدة قوى كبرى مثل أطراف توازن القوى المتعدد التقليدي" ورصدت تصاعدًا في الاهتمام بالأبعاد القيمية values في دراسة العلاقات الدولية مما يفتح الباب أمام إسهام المنظور الإسلامي القيمي بالتعريف.

وحاولت بالمقابل تقديم قراءة مختلفة للعلاقات الإسلامية – الإسلامية ضمن سياق التدخلات الخارجية، ركزت فيها على الدور الذي لعبه العامل الخارجي في تشكيل والتأثير على العلاقات الإسلامية– الإسلامية (العلاقة بين العرب وإيران على سبيل المثال). هذا العامل الخارجي كان له تأثير تغليب عامل المصالح القومية (التعريف التقليدي للسياسة الدولية) على حساب البعد القيمي الثقافي (وهو جوهر المنظور القيمي النابع من الإسلام).

إن موسوعية الكتاب الذي يصل إلى ما يزيد على تسعمئة صفحة هي مسألة تستدعي ملاحظات هامة: بطبيعة الحال فإن الدراسات التي جمعها الكتاب هي خلاصة تراكم علمي وبحثي للكاتبة عبر أكثر من عشر سنوات أعقبت انتهاء أعمال مشروع العلاقات الدولية في الإسلام. السؤال الهام هنا هو ما هو الخيط الفكري الناظم لهذه الدراسات وما هي المشكلة البحثية التي حاولت الباحثة الانشغال بها طوال هذه الفترة؟

الخيط الناظم هو محاولة تقديم قراءة لموضوعات ومناهج ومنطلقات حقل العلاقات الدولية من خلال الطرح الإسلامي أو المنظور الحضاري الإسلامي الذي يقوم، وفق تعريف أصحاب المدرسة، على منطق التوحيد ومن ثم يرى في العلاقات الدولية مجالًا للتدافع (سلمًا وحربًا) في مقابل المنظور الغربي الذي يدرس العلاقات الدولية من منطلق الصراع ومن أرضية المركزية الأوربية. ويمكن تلمس المشكلة البحثية التي انشغلت بها الباحثة في افتراضها أن القراءة البديلة التي تقترحها لفهم التاريخ البشري بشكل عام والتاريخ الإسلامي بشكل خاص إنما تكشف عن دور كبير للتدخلات الأجنبية في واقع التفاعلات الإسلامية، كما أنها تحاول تجسير الفجوة التي استقرت في العلوم السياسية حول الفصل بين ما هو قيمي وما هو واقعي. ويظل السؤال معلقًا هل كان يمكن إنجاز نفس المهمة من خلال التركيز على عدد أقل من الموضوعات بدلًا من محاولة تقديم قراءة شاملة لتراث الدولة الإسلامية في مراحلها المختلفة، ومحاولة تطوير إطار نظري جديد، ومناقشة واقع المسلمين في دول شرق أوربا بالإضافة إلى وضع المرأة في العالم الإسلامي وهو الأمر الذي وضع تساؤلات حقيقية حول استنتاجات الباحثة.

أما الكتابة عن الإسلام السياسي فقد بدأت مع نجاح الثورة الإسلامية في إيران في نهاية سبعينيات القرن العشرين، وتصاعدت الكتابات مع تزايد تأثير جماعات الإسلام السياسي على التفاعلات السياسية في دول مختلفة كمصر والأردن وتونس والمغرب أو الدور الذي لعبته هذه الجماعات في تزايد العنف في الجزائر ومصر والسودان وغيرها من الدولة. تزامنت الألفية الجديدة مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر والتي انتمى المتهمون بتخطيطها وتنفيذها إلى دول إسلامية/ عربية مما شكل عنصرًا إضافيًا في توجيه اهتمام إلى حركات الإسلام السياسي وعلاقتها بكثير من القضايا السياسية والمجتمعية.

ظهر كتاب الإسلام السياسي وآفاق الديمقراطية في العالم الإسلامي في عام ٢٠٠٠[٣٧] لمجموعة من المؤلفين العرب والأجانب، وضم بين دفتيه ثلاث مقالات لكل من نزيه الأيوبي وسعد الدين إبراهيم وغسان سلامة، هناك ملاحظة هامة على هذا الكتاب كونه ضم ترجمة لمجموعة من المقالات التي كتبت في التسعينيات ولكن رؤى ضمه للعينة بسبب الأفكار التي تضمنتها كل من مقالة نزيه الأيوبي وسعد الدين إبراهيم.

ركز نزيه الأيوبي في دراسته بعنوان "أشكال الإسلام الحديث بين التعبير الثقافي والدور السياسي" على مسألة كون الإسلام شكل "رأسمال ثقافي رمزي" تم توظيفه من جانب كل من الحكومات لإسباغ الشرعية على سياساتها ومواقفها وكذلك من جانب قوى المعارضة والإسلام الحركي. هذا الطابع يمكننا من الحديث عن أنواع متعددة للإسلام وليس إسلامًا واحدًا؛ فهناك إسلام المسلمين العاديين، والمصلحين الإسلاميين،

والسلفيين، والأصوليين، والأصوليين الجدد بالإضافة إلى ما يمكن أن نطلق عليه الإسلام الحضاري والذي انشغل بتقديم فهم جديد للإسلام يركز على أبعاده التفاعلية على حساب أبعاد الجهاد العسكري التي يعليها التيارات السلفية والأصولية.

على مستوى آخر قدم سعد الدين إبراهيم أطروحته في مقالة "الإسلام السياسي: ماضيًا وحاضرًا ومستقبلًا" والتي تنبأ فيها بأن "الإسلاميين الراديكاليين سيجنحون للاعتدال حالما تسوّى الخلافات ويندمجون في تيار الحياة السوسيو سياسية، وإذا لم يجنح الراديكاليون للاعتدال بمضي الزمن، فإنهم يضعفون أو يتحولون إلى طوائف لا تمت للمجتمع بصلة"(ص ٩٨). واقع الأمر أن كلًّا من الفكرتين يمكن اعتبارهما بمثابة محاولة استشرافية لفهم الدور الذي يمكن أن تلعبه قوى الإسلام السياسي في الواقع العربي عمومًا والمصري خصوصًا، في الوقت نفسه قدمت خبرة العقدين الأولين من القرن الواحد والعشرين ترجمات مختلفة لهاتين الفكرتين يمكن تتبعها من خلال عدد من الكتابات.

وقد شهد الإسلام السياسي تصاعدًا في الفترة التالية على ٢٠١١، فقد استطاعت جماعة الإخوان المسلمين الوصول للحكم في مصر (المؤسسة البرلمانية ومؤسسة الرئاسة) واستطاع حزب النهضة في تونس أن يؤكد على دوره كلاعب أساسي في بناء نظام ما بعد بن علي، وتزايد دور جماعات الإسلام السياسي المسلحة في ليبيا. وعلى عكس حزب النهضة في تونس، لم يستطع ممثلو "الإسلام السياسي" في مصر الحفاظ على موقعهم في داخل منظومة الحكم، وما زال العنف السياسي هو السمة السائدة للمشهد السياسي الليبي أو اليمني، وبطبيعة الحال فإن تعقيدات المشهد السوري وتزايد دور تنظيم الدولة الإسلامية هو أمر لا يمكن التقليل من شأنه. اللافت للنظر أن الكتابات التي تناولت إسلامية المعرفة قد تراجعت لصالح الكتابة والاهتمام بتحليل ما يمكن أن نسميه بالإسلام الحركي.

في هذا السياق تبدو أهمية النظر وتحليل الكتابات عن جماعة الإخوان المسلمين باعتبارهم أهم وأكبر الكيانات التنظيمية الإسلامية بالمجال السياسي، وتظهر كتابات حسام تمام بشكل متميز في هذا المجال؛ فقد استطاع هذا الباحث وبسبب قربه من الجماعة تقديم تشريح للجماعة والتحولات الهيكلية التي طالتها عبر العقود المختلفة، دون أن تكون كتابته محملة بأيديولجيا كارهة لحركة الإخوان أو مدافعة عنهم دون فهم.[٣٨] نقف بالأساس عند كتابين لحسام تمام؛ الأول "الإخوان المسلمون: سنوات ما قبل الثورة" ودراسته الهامة الأخرى بعنوان "تسلف الإخوان: تآكل الأطروحة الإخوانية وصعود السلفية في جماعة الإخوان المسلمين".[٣٩] قدم تمام في الدراستين قراءة وتشريحًا لمفهومين هامين يفسران التحولات في داخل جماعة الإخوان وما ترتب على

ذلك من تحولات في الخطاب والتوجهات والسياسات الخاصة بالجماعة. المفهوم الأول هو ترييف الإخوان والثاني هو تسلفهم.

ويعني بترييف الإخوان غلبة القواعد الريفية في العقدين الأخيرين من القرن العشرين على حساب القواعد المدينية بما كان له من تداعيات أنهت أسطورة عصيان الريف على حركات التجديد الديني، وأثر هذا بدوره على "الطبيعة المدينية للجماعة في نمط عضويتها وسياسات تجنيدها والقواعد واللوائح المنظمة لها". جماعة الإخوان المسلمين في نشأتها الأولى في عشرينيات القرن العشرين لم تختلف عن غيرها من الحركات الاجتماعية ذات الطابع المديني وإن اختلفت في توجهاتها الطبقية عن الحركات السياسية الليبرالية السائدة في مصر في تلك الفترة والتي كانت تتوجه بالأساس للطبقات العليا. بينما استهدفت الجماعة المنتمين للطبقة الوسطى من الأفندية. ووجد هؤلاء في الجماعة ملاذًا هوياتيًّا في مواجهة تحديث سريع دفع بسؤال الهوية إلى الصدارة. ومع اتساع نطاق سياسات التحديث في الدولة، زادت استراتيجية توجه الجماعة إلى الطبقة الوسطى وضمت بين صفوفها أكبر عدد من أساتذة الجامعة وأعضاء هيئة التدريس وأعضاء النقابات المهنية. لا يمكن فصل ظاهرة ترييف المدن والحضر عن ظاهرة ترييف الإخوان. هذه الظاهرة التي بدأت في الظهور مع تزايد هجرة أبناء الريف إلى المدن الكبرى بحثًا عن فرص حياة أو عمل أفضل في ظل تزايد أزمة التوزيع، كان لا بد لها أن تلقي بظلالها على حركة بحجم الإخوان المسلمين. ويرى تمام أن سنوات التسعينيات وما بعدها حملت تغيرًا في قدرة الإخوان على استيعاب الشباب المديني لاعتبارات سياسية وأمنية متعددة، مما جعل خيار التركيز على التعبئة في الريف أكثر ملاءمة مع تصاعد المواجهة مع نظام مبارك. ما يعنينا في هذا السياق هو تأثير الأعضاء ذوي الخلفية الريفية والتعليم العالي على تزايد درجات محافظة الجماعة وانغلاقها داخليًّا وانعزالها بشكل جزئي عن الثقافة المصرية للطبقة الوسطى المدينية. هذا الأمر ارتبط بالظاهرة الأخرى التي قام بتحليلها تمام وكان لها أثر كبير على توجهات الجماعة؛ تسلف الإخوان.

فيرصد تمام المكون السلفي في داخل جماعة الإخوان المسلمين منذ نشأتها الأولى في عهد الإمام حسن البنا، ويرى أن تأثير التيار السلفي في المواد التعليمية في داخل الجماعة، أو في علاقة أعضاء الجماعة بغيرهم من خارج الجماعة، أو على توجهات الجماعة تجاه مسائل مثل الزي والفن والعلاقة مع الأقباط، هذا التأثير كان في حده الأدنى في سنوات التكوين والنشأة. ولكن تطورات الجماعة من حيث العضوية ومن حيث علاقتها بالنظام المصري في العهد الناصري وهجرة أعضائها إلى دول الخليج وزيادة تأثير السلفية الوهابية نتيجة قدرتها التمويلية والرمزية، كل هذه التطورات أسهمت في

تقوية التيار السلفي داخل الإخوان ــبالإضافة إلى عنصر الترييف– وأظهرت الجماعة بشكل أكثر محافظة وفي بعض الأحيان أكثر تشددًا عن السنوات الأولى للإخوان. هذا التأثير السلفي المتزايد أثر على التماسك الداخلي للجماعة، حيث قوى جناح المحافظين المتشددين (القطبيين) على حساب الجناح الإصلاحي المنفتح على الآخر وعلى العالم السياسي. ورغم أن دراسة تمام تعود زمنيًّا لفترة ما قبل الثورة، لكن نعتقد أن المفهومين اللذين قدمهما لديهما قدرة على أ) تفسير مواقف الجماعة في السنوات الأخيرة سواء من التطورات السياسية العامة أو من النظام السياسي الحالي. ب) تفسير الصراعات الداخلية في الجماعة والتي تظهر في بعض الأحيان على السطح ووسط دوائر المهتمين بالإسلام الحركي في نسخته الإخوانية أو السلفية.

ويشكل المكون السلفي بشقيه السلمي والجهادي شقًّا هامًّا في داخل ظاهرة الإسلام الحركي، وقد ظهر خلال الأعوام الخمسة الأخيرة تزايد في قدرة الجماعات السلفية على المنافسة سواء الحزبية (في الانتخابات) أو المنافسة وسط القواعد الجماهيرية (توسيع قواعدهم الجماهيرية)، هذه القدرة تتم خصمًا من قدرة الإخوان المسلمين –الجماعة الأقدم تاريخيًّا– في أكثر من دولة من دول الربيع العربي.

يطرح أحمد زغلول شلاطة في دراسته "الدعوة السلفية السكندرية: مسارات التنظيم ومآلات السياسة"٢٠١٦، محاولة لدراسة الدعوة السلفية في الإسكندرية وتجليها الحزبي (حزب النور) منذ نشأتها وحتى الفترة الأخيرة. لاحظ الكاتب أن الدعوة السلفية بشكل عام قد لاقت مناخًا مختلفًا سمح لها بالتوسع والامتداد في المجال العام بدءًا من ٢٠١١، في الوقت نفسه فهذا التمدد والقدرة على حسم استحقاقات انتخابية برلمانية بشكل لافت للنظر، صاحبه في الوقت نفسه تشرذم في داخل الحركة وعجز عن الاحتفاظ بنسبة المشاركة في البرلمان المصري في الانتخابات التالية. وطرح الكاتب ثلاث تحديات أساسية أمام الحركة السلفية تضع قيودًا على حركتها؛ الأول يتعلق بالتحديات التنظيمية وضرورة الفصل بين الديني والدعوي. أما التحدي الثاني فيتعلق بضرورة القيام بمراجعات فكرية وسياسية حول شكل الدولة وطبيعتها والعلاقة مع الآخر وغيرها من القضايا ذات الطبيعة الشائكة بالنسبة للحركات الإسلامية. التحدي الثالث يتعلق بملف العلاقة مع المجتمع وضرورة مواجهة الآثار السلبية لأعوام ما بعد ٢٠١١ على صورة الحركة السلفية عمومًا وحزب النور خاصة. ويتضمن هذا التحدي في الوقت نفسه قدرة الحركة على إعادة ضبط علاقتها بالكتلة الإسلامية الأكبر (والإخوان في قلبهم) وبالقاعدة الانتخابية التي تكونت عبر سنوات طويلة.

- المرأة:

يعود الاهتمام بقضايا النساء بشكل عام والكتابة النسوية بشكل خاص إلى ما قبل الفترة محل الدراسة في هذه الورقة، وتعددت المنطلقات الفكرية للباحثات والباحثين في هذا المجال ما بين المدارس الفكرية المختلفة فنوال السعداوي ذات الخلفية العلمانية اليسارية التي تأتي من خلفية دراسة الطب والاهتمام بالأدب وتثير كتاباتها كثيرًا من الجدل، تختلف عن أميمة أبو بكر ذات الخلفية الإسلامية الليبرالية والتي تأتي من خلفية دراسات الأدب الإنجليزي وتعتبر من رائدات الحركة النسوية الإسلامية في المنطقة، وتختلف الاثنتان عن فاطمة المرنيسي عالمة الاجتماع المغربية والتي اهتمت بتحليل التراث الإسلامي فيما يتعلق بالنساء ونقد المنطلقات الذكورية التي تقصر النساء على المساحات الخاصة وتقصيهم عن المساحات العامة. وقد طرحت الخبرة العربية/ الإسلامية على الخطاب النسوي العالمي مفهومًا جديدًا يحاول فك التناقض بين الدين بشكل عام والدين الإسلامي بشكل خاص والمنظورات النسوية. فظهر مصطلح النسوية الإسلامية التي تجسد محاولة "فك عرى التبعية بين حركة النساء عمومًا والعالم الإسلامي على وجه الخصوص وبين الاتجاهات النسوية الأسبق حركة وتقدمًا في الغرب".[٤٠] تمتلك النسوية الإسلامية خمس خصائص رئيسة تجعلها متمايزة عن مثيلتها في الغرب؛ أصالة المكون الميتافيزيقي جنبًا إلى جنب مع المصادر المادية للمعرفة. كما تميز هذه المدرسة بين الثابت (النص) والمتغير (السياق التاريخي) وترى في الأخير المجال الذي تم بناء ودعم قراءات منحازة ضد النساء أو غيرهن. الخصيصة الثالثة للنسوية الإسلامية أنها معرفة نقدية في جوهرها وإصلاحية في هدفها. ولا تسعى للانعزال عن باقي المعارف أو باقي أجزاء المجتمع وإنما تهدف إلى دمج النساء في مجتمعاتهن وإن كانت في سعيها هذا محكومة بالضوابط الموضوعية والمنهجية الإسلامية.[٤١]

لا يمكن القول إن هذا التعريف للنسوية الإسلامية قد أنهى خلافها مع المدرسة النسوية ما بعد الحداثية التي لا ترى إمكانية في التوفيق بين الدين وحقوق النساء، فقد استمر هذا الخلاف، وسجل كتاب "المرأة والدين والأخلاق" واحدة من أشكاله ومحطاته.[٤٢] يعد هذا الكتاب واحدًا من أهم إصدارات دار الفكر بدمشق، والذي صدر كواحد من سلسلة من الكتب تحت عنوان "حوارات لقرن جديد" قام منطقها الحاكم على دعوة كاتبين ينتميان لمعسكرين فكريين مختلفين لكتابة رؤيتهم حول قضية معينة ثم تبادل التعقيبات بينهما بغرض تدعيم حجج كل منهما وبحثًا عن إمكانية الوقوف على أرضية مشتركة بين التيارات الفكرية المختلفة في الوطن العربي.

اعتمدت نوال السعداوي في أأطروحتها على مناقشة اللحظة التاريخية التي بدأ فيها التمييز ضد المرأة وتربط هذه اللحظة بظهور الدين والذي عمق سيطرة النظام الطبقي الأأبوي. وترى أن أي نقاش يهدف لتحرير المرأة لا بد أن يبدأ من مناقشة الدور الذي لعبه النص الديني في التمييز ضد النساء ومأسسة خضوعهن لتراتبية ذكورية مجتمعية تم تعميقها من خلال الثقافة المجتمعية، والقانون والعلاقات الاقتصادية. وقدمت هبة رؤوف عزت طرحًا مخالفًا بدأ بنقاش حول جذور التحول في الأسس المعرفية للفلسفة الغربية ومركزية الإنسان في هذا النسق المعرفي، وتربط عزت بين هذا التحول وظهور الفكر النسوي الذي لم ينتج فكرًا تحريريًّا للمرأة وإنما انتهى بمركزية الأنثى في مقابل مركزية الرجل المرفوضة وصراع دائم بين الاثنين على المساحات العامة والخاصة. وتحاول عزت قراءة العلاقة بين الدين والأخلاق والمرأة انطلاقًا من سؤال "هل الإسلام هيكليًّا ضد المرأة؟ وهل يفرض عليها نسقًا خاصًّا من القيم والأخلاق يحرر منه الرجل؟" .وتميز بين قراءة فقهية تمارس تهميشًا للأسرة كوحدة هامة في البناء الإسلامي وبالتالي تحمل المرأة مسؤوليات جمة وبين قراءة مخالفة تطرحها ترى أن هذه المسؤوليات هي مسؤوليات الأسرة كاملة (رجلًا وامرأة) وأن القيود الأخلاقية هي شروط لتحقق أخلاقيات الإيمان وليست شروطًا خاصة بعفة المرأة. بل وتطرح رؤية للقوامة لا تجعلها قدرة على التسلط في داخل الأسرة ولكنها تكليف بالخدمة والحماية. الجدير بالذكر أن رؤوف لا تنكر في نهاية بحثها إمكانية توظيف النص لصالح السلطة وضد المرأة ولكنها في الوقت نفسه لم تقدم آليات لمنع هذه الإمكانية وضمان انفتاح النص على عالم أكثر عدالة للجميع رجالًا ونساء.

تتحدث المرنيسي في كتابها (سلطانات منسيات) [٤٣]، أو بمعنى أدق، تتساءل عن الدور السياسي الذي لعبته النساء في التاريخ السياسي الإسلامي. وترفع المرنيسي في هذا الكتاب النقاب عن عدد من السيدات اللاتي تولين السلطة السياسية عبر التاريخ الإسلامي سواء في المنطقة العربية، أو آسيا أو حتى في الأندلس. وتحاول الكاتبة في البداية تحديد الفروق بين السلطة الدينية/ السياسية والتي احتفظت بلقب الخليفة معبرًا عنها، والسلطة السياسية/ الدنيوية والتي اتخذت ألقابًا مختلفة كالملك والسلطان وغيرها. وتكشف النقاب عن أن لفظ الخليفة والسلطة المرتبطة به جعلت منه لقبًا حصريًّا لا يطمع إليه الكثيرون من الرجال وبالتأكيد لا يمكن للنساء أن يحلمن بالحصول عليه. بينما السلطة السياسية والتي تعنى بتسيير أمور الناس وسياسة أمورهم فقد كانت مجالًا للتنافس والصراع والحكم سواء بين الرجال وبالتأكيد بين النساء اللاتي ذكرتهن المرنيسي في معرض عرضها للسلطانات المنسيات. تنهي المرنيسي عرضها ونقاشها لعدد من خبرات النساء في الحكم بالتساؤل المشروع عن متى حدث هذا الانقطاع وكيف

ولماذا تم إقصاء هذه الحكايات عن الذاكرة الجمعية في التاريخ الإسلامي. لا تقدم لنا إجابة شافية في هذا السياق وإن كان التساؤل مشروعًا ومفتوحًا لغيرها من الباحثين والباحثات لتقديم أطروحاتهم فيه.

تستكمل هدى الصدة والمشروع الفكري لمؤسسة المرأة والذاكرة الحديث عن دور النساء في التاريخ من خلال مقدمتها لكتاب "عائشة تيمور وتحديات الثابت والمتغير في النصف الثاني من القرن التاسع عشر" والذي ضم مجموعة من الأبحاث القيمة التي قدمت في مؤتمر بنفس عنوان الكتاب في ٢٠٠٢. [٤٤] وطرح الباحثون والباحثات في هذا الإصدار – بالإضافة لغيره من إصدارات المؤسسة– تساؤلات حول الأدوار المنسية للنساء في صياغة المفاهيم الثقافية وكيف أثرت بعضهن في تقديم فهم للقضايا التي شغلت المفكرين في تلك الفترة الهامة من التاريخ الحديث. وترى هدى الصدة أن خطاب الحداثة حاول نفي أي دور للنساء في مجتمعات ما قبل الحداثة، بل وربط التحسن في أوضاع النساء التعليمية ومساهماتهن في الاقتصاد بالعصر الحديث، وهو الأمر الذي يحمل مغالطات تاريخية ساهمت في حقيقة الأمر في تهميش أدوار النساء التاريخية. وتتبنى الصدة إدراكًا للارتباط بين الأدوار الاجتماعية للنساء ومفهوم الطبقة الاقتصادية والاجتماعية. فنساء القرى والفقراء بشكل عام لم توجد فروق جوهرية في المستويات الاقتصادية أو التعليمية بين الزوج والزوجة أو المرأة والرجل بشكل عام. بينما وجد التمييز بين العام والخاص والفجوة بين سلطة الرجل والمرأة في داخل أسر الطبقة الوسطى المدينية. وترى أن بناء تعميمات تتعلق بأدوار النساء في مجتمعاتهن تنطلق من واقع الطبقة الوسطى المدينية وتعمم على النساء بشكل عام هو أمر يختزل السياق ويهمل التمايزات.

في مقابل الكتابة عن النساء وأدوراهن في التاريخ الإسلامي، نجد كتاب إيمان ضياء الدين بيبرس بعنوان "بطلات وضحايا: المرأة والسياسات الاجتماعية والدولة في مصر" [٤٥] لتسلط الضوء على نساء الدولة الوطنية الحداثية. وتقوم هذه الدراسة حسب تقديم مؤلفتها "ببحث ودراسة في أثر السياسات والبرامج الاجتماعية التي تطبقها الدولة المصرية على النساء المعيلات لأسرهن، وتفترض أن تلك السياسات الاجتماعية تميز ضد هؤلاء النساء المعيلات لأسرهن نتيجة انحياز مرتبط بقضية النوع الاجتماعي، وآخر مرتبط بتصور الدولة لما يجب أن يكون عليه هيكل الأسرة، بالإضافة إلى انحياز ضد ما يفترض أنه سلوك جنسي متحرر وغير محكوم لبعض النساء المعيلات لأسرهن". تقوم الدراسة على مفهوم النوع الاجتماعي كمفهوم رئيس يحكم المنطلقات الفكرية للكاتبة وتقسيم الدراسة والنتائج التي تخلص إليها. وتقف الدولة في صدارة المشهد كواحد من أهم القوى المجتمعية/ الرسمية المسؤولة عن خلق مفهوم الدور الاجتماعي وتدويره

وحمايته وسن قوانين مختلفة بغرض الحفاظ عليه وعلى توزيع باقي الأدوار الاجتماعية بشكل جندري. تتضافر مع مفهوم الدولة مفاهيم مساندة تتعلق بالرفاهة والتنمية وعلاقة الدولة بكل منهما. وترى الباحثة أن الدولة من خلال برامج الرعاية الاجتماعية وسياسات التنمية تمارس تنميطًا وتمييزًا ضد النساء بشكل عام، وضد النساء المعيلات لأسرهن بشكل خاص. وبالرغم من أن الدراسة لم تتعرض لمفهوم المقاومة بشكل واضح، فقد كان هذا المفهوم حاضرًا من خلال التركيز على الآليات التي تطورها النساء في المناطق منخفضة الدخل لمقاومة تهميشهن من جانب الدولة أو لتجاوز الآثار السلبية المرتبطة بسياسات الهيكلة والتي تبنتها الدولة المصرية في العقود الأخيرة من القرن الماضي.

وحول نفس الموضوع يمكن قراءة الكتاب الذي حررته أميمة أبو بكر "طبيعة المرأة: مقاربات" والصادر عن مؤسسة المرأة والذاكرة عام ٢٠٠٧ [٤٦]. يلخص هذا الكتاب مجمل حلقة نقاشية عقدت عام ٢٠٠١ في داخل المؤسسة لمحاولة الإجابة عن سؤال يتعلق بطبيعة المرأة وتشابهها أو اختلافها عن طبيعة الرجل، وهل هناك مصادر دينية أو فقهية أو ثقافية لهذا التشابه أو الاختلاف؟ وترى أبو بكر أن هناك حديثًا متصاعدًا في المجتمع ووسائل الإعلام المصرية يرى أن هناك اختلافًا جوهريًّا (بيولوجيًّا وعاطفيًّا بالأساس) بين الرجل والمرأة ومن ثم يبرر ممارسات تمييزية ضد المرأة كمنعها من وظائف معينة أو حقوق بعينها انطلاقًا من هذا التمييز. ويظهر مفهوم البناء الاجتماعي social construct كمفهوم حاكم للنقاش بين الخبراء الذي دعوا لمناقشة موضوع طبيعة المرأة. فسواء درس الموضوع من مقاربة تاريخية أو أنثروبولوجية أو سياسية أو اقتصادية أكد الباحثون أن الحديث عن طبيعة بعينها للمرأة هو أمر تم بناؤه مجتمعيًّا وتعضيد هذا البناء من خلال قراءات منحازة لنصوص دينية أو ممارسات تاريخية بعينها.

شكلت الفترة ما بعد الحراك العربي في ٢٠١١ تحولًا كميًّا في كتابات النساء أو في الكتابة عن النساء ودورهن في التحول الديمقراطي على اعتبار أن تلك المرحلة جاءت مؤذنة بهذا التحول. وبالإضافة إلى الجمعيات والمؤسسات التي كانت تاريخية مهتمة بتطوير الحوار حول قضايا النوع الاجتماعي وتقاطعاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ظهرت مجموعات جديدة من الباحثين والباحثات المهتمين بنفس القضايا وإن كانوا أكثر جرأة في تطوير خطابات جديدة وفتح ملفات كانت من المسكوت عنها لاعتبارات دينية أأو اجتماعية. ويمكن القول إن هناك تيارين رئيسين حكما الخطاب حول المرأة في الفترة ما بعد ٢٠١١؛ الأول الخطاب الذي ناقش دور النساء في رسم الأنظمة الجديدة ما بعد انهيار الأنظمة القديمة. والثاني تيار أخذ على عاتقه مهمة تطوير خطاب

ومفاهيم جديدة حول المرأة وعلاقات القوة في المجتمع. بطبيعة الحال تتقاطع التيارات في بعض القضايا؛ فلا يمكن الحديث مثلًا عن أدوار للنساء في المجال العام دون فتح ملفات تتعلق بالخطاب الديني والحدود التي يقرها لوجود النساء في المجال العام.

يمكن مناقشة أدبيات مؤسسة نظرة للدراسات النسوية كنموذج على كتابات التيار الأأول وتقاطعه مع التيار الثاني. نشأت المؤسسة في نهاية عام ٢٠٠٧ بهدف دمج قضايا النوع الاجتماعي في المجالين العام والخاص. وعملت من خلال تقديم ورش وحلقات نقاش ونشر دراسات وأأوراق سياسات إلى تدعيم الجماعة العلمية المهتمة بمثل هذه القضايا. إن نظرة مدققة على الموقع الإلكتروني الذي تتواصل من خلاله المؤسسة مع جمهور الباحثين والباحثات المهتمين بقضايا النوع الاجتماعي، تكشف عن اهتمام موسوعي بكل القضايا ذات الصلة بالنساء على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعنف والقوانين وغيرها.

اهتمت مؤسسة نظرة بإصدار أكثر من تقرير وورقة بحثية بخصوص التحولات السياسية ما بعد ٢٠١١ ودور المرأة في رسم حدود المؤسسات الحاكمة للدولة. فأصدرت تقريرًا عن عضوية النساء في اللجنة التأسيسية لدستور ٢٠١٢، وكذلك أوراقًا ناقشت فيها عددًا من قرارات المجلس العسكري أو الرئيس مرسي أو الرئيس عدلي منصور فيما يتعلق بالمرأة ووضعها القانوني. انطلقت هذه التقارير والأوراق البحثية وأوراق السياسات من مفهوم المساواة الجندرية وضرورة تضمين بعد النوع الاجتماعي في الوثائق القانونية الحاكمة للنظام الجديد فيما بعد ٢٠١١، وعبرت في وثائق متعددة عن قلقها من سيادة ما رأته "قوى رجعية" على الخطاب الرسمي والذي هدد مكتسبات المرأة المصرية على المستوى التشريعي والقانوني (قانون الخلع والرؤية) أو على مستوى التواجد في المناصب العامة (القضاء) أو الحق في حماية الجسد (قانون تجريم الختان). [٤٧]

وتشاركت مؤسسات مختلفة وباحثات عديدات في القلق على مستقبل النساء في "التحول الديمقراطي" في دول الربيع العربي بالرغم من الدور الذي لعبته النساء في الإطاحة بالنظم القديمة. ففي العديد من الكتابات العربية والأجنبية التي صدرت في الفترة ما بعد ٢٠١١ والتي احتفت بتواجد النساء في الساحات والميادين والتظاهرات التي عمت المدن العربية المختلفة، هذه الكتابات لم تخف قلقًا من أن يكون هذا التواجد مؤقتًا وأن تتم إزاحة قضايا النساء وتواجدهن في مركز الأحداث لصالح توازنات بين قوى سياسية مختلفة. فعلى سبيل المثال طرحت إحدى الباحثات من خلال مقالتها "المرأة العربية والتحول الديمقراطي: التحديات وآفاق تحقيق المساواة والمواطنة" المنشورة على موقع جدلية في ٢٠١١. استعرضت الباحثة مظاهر مشاركة النساء في المظاهرات

في كل من مصر وتونس على اعتبار أنهما الدولتان اللتان قادتا حالة الحراك العربي، ورصدت الباحثة ردود فعل مقلقة تجاه تواجد النساء ومشاركتهن؛ كممارسة العنف ضدهن في الميادين العامة من قبل السلطة الانتقالية أو بعض المنتمين لقوى سياسية "دينية رجعية" أو حتى تحول الخطاب السياسي ضد مكتسبات حصلت عليها المرأة التونسية في ظل نظام بن علي بحيث أصبح نضال المرأة "لا يهدف لتحقيق مزيد من الحقوق للمرأة بل للحفاظ على مكتسباتها القديمة في تونس ما بعد الثورة".[٤٨]

في ورقة نشرت في عام ٢٠١٧ على موقع مؤسسة نظرة، ويمكن تحليلها كمثال على الدراسات والتحليلات التي تجمع بين التيار الأول والثاني، "القاهرة للنساء أيضًا" نوقشت مسألة التخطيط العمراني لمدينة القاهرة وعلاقته بالنساء وحاولت الإجابة عن سؤال ما إذا كانت المدينة تعتبر فضاء آمنًا للنساء للحركة في المجال العام أم لا؟ وحاولت الورقة الكشف عن التحيزات المختلفة في المجال الحضري العام ضد النساء وكيف يتفاعل هذا التحيز مع التحيزات في المساحات الخاصة ضد النساء بشكل عام ويقيد عليهم في إمكانيات الحركة والسعي الاقتصادي أو الحياتي بشكل خاص. [٤٩] يفتح هذا النوع من الدراسات مجالات للنقاش عن علاقة المرأة بالمجال العام، فتأمين فرص للنساء في المجال العام لا تتعلق فقط بفرص التعليم والعمل والحركة. لكن لا بد من الاهتمام بكيفية صياغة الفراغات الحضرية والريفية بشكل يمكن المرأة في المساحات العامة. فكما تذكر الدراسة فإن وجود شوارع غير مضيئة أو مناطق مهجورة على طريق الوصول للعمل قد يكون سببًا في امتناع المرأة عن الخروج خوفًا من تعرضها لمخاطر غير معلومة وغير محسوبة بشكل يومي ودائم.

تنطلق الدراسة من مفهوم أساسي هو "الحق في المدينة" وهو المفهوم الذي يرى المدينة باعتبارها مركز الأنشطة المختلفة وموطن الحركات الاجتماعية وحركات التغيير في العالم. هذه المدينة "الحديثة/ الحداثية" تتجاهل في تصميمها العمراني المهمشين والفقراء بينما تركز على تلبية احتياجات الدولة والطبقات الأقوى. ومن ثم يعني مفهوم الحق في المدينة بالمطالبة بإدماج كل القاطنين في المدينة في خطط العمران وإعادة التشكيل بشكل يحترم خصوصيتهم واحتياجاتهم ويدعم وجودهم في المجال العام.

من هذا المنطلق يمكن فهم السياق الذي يتم فيه مناقشة حق النساء في المساحات العامة والمفهوم الآخر المرتبط به وهو مفهوم "الأمان" الذي ترى الدراسة أن هناك اهتمامًا حكوميًّا بالنص على مفهوم الأمان في الدستور (المادة ٧٨ الخاصة بالسكن) أو معايير الأمان في المنشآت والمساكن العامة والخاصة. في الوقت نفسه ترصد الدراسة أن هذه المعايير لا تراعي النوع الاجتماعي في التعريف؛ فالحديث عن التخطيط واستخدام مواد آمنة في البناء لا يعني بشكل تلقائي أن هذه الأماكن المخططة والآمنة

هي بالتعريف آمنة بالنسبة للنساء أو تراعي احتياجاتهم اليومية. فشبكة المواصلات الرديئة في مناطق "مخططة حضريًا" قد تكون من مصادر الخطر على النساء ومن العوامل التي تعوق تواجدهم وتفاعلهم في المساحات العامة. وتنتهي الدراسة بعدد من التوصيات بهدف التأكد من إدماج بعد النوع الاجتماعي سواء في تخطيط المناطق الحضارية أو تعريف معايير الأمان أو إيجاد آليات مراقبة لهذه المساحات والمناطق تضمن إشراك كل أصحاب المصلحة وفي النهاية تمكين النساء من التواجد في قاهرة أكثر أمانًا لهن.

يتقاطع مع هذا النوع من الدراسات "مؤسسة اختيار" والتي ظهرت في النصف الثاني من العقد الثاني للقرن الواحد والعشرين كنموذج على التيار الثاني. حاولت المؤسسة من خلال حلقات النقاش والدورات التدريبية والترجمات بالإضافة إلى دوريتها اختيار (التي صدر منها أربعة أعداد فقط) فتح ملفات حول مفهوم النسوية وطبيعة الخطاب السياسي والاجتماعي حولها، بالإضافة إلى محاولة فهم علاقة الحركة النسوية في مصر بالحركة النسوية التحررية في العالم، بالإضافة إلى قضايا العلاقات مع التيارات الأيديولوجية المختلفة في داخل الحركة النسوية. ويظهر من استعراض عناوين الموضوعات التي شملتها الأعداد الأربعة خريطة اهتمامات متمايزة؛ فالعدد الأول ضم موضوعات عن التضامن النسوي والنسوية كخطاب اجتماعي- تاريخي والنسوية الإسلامية والربيع العربي بالإضافة إلى موضوع عن النسوية الإسلامية والحوكمة الإسلامية. وضم العدد الثاني عددًا من الموضوعات التي ركزت على فكرة النضال الاجتماعي والسياسي في تجارب سياسية مختلفة، بينما ركز العدد الثالث على مجموعة من الكتابات الشخصية حول معاني النسوية والأنوثة وتقاطعاتها مع الدين والطبقة وعلاقتها بالنص المقدس الإسلامي والمسيحي. أما العدد الرابع فقد عنون أصوات النساء وضم عددًا من الدراسات التي قدمت فرصة للحكي من وجهة نظر النساء[٥٠] الملاحظة الرئيسة في هذا السياق أن كتابات الأعداد الأربعة والترجمات المنشورة على الموقع الإلكتروني قدمت فرصة جديدة على ثلاثة مستويات رئيسة؛ الأول يتعلق بتمكين باحثات وباحثين جدد من الكتابة في مسألة النوع الاجتماعي وتمظهراته الفكرية والقيمية بشكل يختلف نسبيًا عن السائد في الكتابات النسوية أو الكتابة عن النساء والتي كانت تهتم بشكل أكبر بسياسات الحقوق والمواطنة والخطاب الديني. المستوى الثاني هو ظهور كتاب رجال مهتمون بتطوير خطاب نسوي/ جندري ومناقشة قضاياه، فالمعتاد في المؤسسات المهتمة بقضايا الجندر أن يكون المجال حصرًا للنساء اللاتي يكتبن عن النساء وغياب يكاد يكون تام للرجال في هذا السياق. المستوى الثالث يتعلق بسيادة خطاب الحكي والانطلاق من الخبرات الشخصية (بدلًا من مناهج البحث التقليدية) كأساس

للبحث عن أنماط معاناة النساء وتفاعلاتهن المختلفة مع المجال العام أو القوى الاجتماعية/ الاقتصادية/ السياسية المختلفة في المجتمع.

العرض السابق يكشف لنا عن مسألة هامة حكمت الكتابة في وعن قضايا المرأة، فالكتابة عن النساء تكاد تكون مجالًا محتكرًا من النساء، فقليل هم الباحثون المهتمون برصد التحولات في وضع المرأة في داخل النظم السياسية العربية، خاصة إذا كان مجال البحث والكتابة يتجاوز مسألة المشاركة في الانتخابات أو تولي مناصب أو الحديث عن العلاقة بين الإسلام وتكريم المرأة. على مستوى آخر فهناك بعض الجدة في المناهج التي تستخدم لتحليل أوضاع المرأة في العالم العربي وخاصة إدماج أساليب الحكي والروايات الشخصية في سياق نفس التطور في دراسات ومناهج دراسات الجندر في العالم، كما أنه هناك قدر من الاشتباك مع الحركة النسوية العالمية خاصة فيما يتعلق بعلاقة الدين والخطاب الديني وأوضاع النساء. ويمكن تلمس درجات مختلفة من التشبيك على مستوى القضايا والأجندات البحثية مع النسوية اليسارية وكذلك نسويات العالم الثالث، لكن يغيب عن هذه الكتابات أي محاولة لتوليد مفاهيم جديدة أو مناهج جديدة تعكس خصوصية أو رؤية الحركة النسوية المصرية للخطاب العام حول النساء. الملاحظ أيضًا أن المقاربات الجندرية تكاد لا تستخدم في خارج دراسة قضايا الجندر ومشكلاته. فهناك غياب تام لأي رؤى جندرية فيما يتعلق بالدولة أو التحول الديمقراطي أو الصراع السياسي والاقتصادي. فدراسة هذه القضايا وغيرها تتم من خلال المقاربات المستقرة في علم السياسة والتي يغيب عنها عنصر النسوية في التحليل. وهو ما يزيد في التحليل الأخير من عزلة قضايا النساء عن جمهور باحثي وعلماء السياسة، فتظل قضاياهن محلًا حصريًّا لاهتمامهن، ولا يتم تبني رؤاهن في فهم الظواهر الأكثر عمومية وشمولًا واتصالًا بقطاعات المجتمع ككل.

رابعًا: ملاحظات ختامية

في ضوء العرض السابق يمكن لنا استخلاص مجموعة من الملاحظات الختامية حول المضمون العلمي لكتابة علماء السياسة في مصر خلال فترة الدراسة.

فقد كشفت العينة التي استخدمت في التحليل، استمرارية قضايا بعينها على أجندة البحث منذ فترة ما قبل الدراسة، بعبارة أخرى لا يمكن القول إن الألفية الجديدة شكلت انقطاعًا معرفيًّا في كتابات علماء السياسة. فقضايا مثل الدولة والتحول الديمقراطي والإسلام السياسي والمرأة وغيرها من القضايا كانت مطروحة على أجندة البحث العلمي والأكاديمي ومحط اهتمام صناع القرار قبل الألفية الجديدة. بطبيعة الحال فإن أولوية بعض من هذه القضايا قد تغيرت مع تغير التحديات التي ظهرت في الألفية الجديدة، وهو أمر مفهوم ومبرر، فالدولة التي كتب عنها نزيه الأيوبي في التسعينيات وحظيت باهتمام

شديد في العقود السابقة على التسعينيات توارت في الألفية الجديدة لصالح الكتابة عن التحول الديمقراطي. وهو الأمر الذي ارتبط بأجندة بحثية غربية وأمريكية بالأساس تطورت بالأساس كرد فعل على هجمات الحادي عشر من سبتمبر وتداعيات الحرب على الإرهاب. وتكثفت الكتابات عن دور الإسلام الحركي في التحول الديمقراطي بعد الربيع العربي وتصاعد دور حزب النهضة في تونس والإخوان المسلمين في مصر وغيرهم في الدول العربية التي شهدت حالة الحراك الشعبي.

هذا التراجع في الكتابة عن الدولة والسلطة لم يعنِ تراجعًا لأهمية المفهومين في مخيال الأكاديميين والساسة. فالكتابة عن العولمة أو الديمقراطية أو المرأة أو غيرها من القضايا كان دائمًا يستبطن الدولة كمتغير أساسي في التحليل. فالتعامل مع السلطة، أو السيطرة عليها، أو ترشيدها، كان دائمًا هاجس الباحثين والباحثات. هذا الأمر جاء في حقيقة الأمر على حساب الاهتمام بالكتابة عن المجتمع وقواه وتفاعلاته.

على مستوى المناهج والاقترابات المستخدمة في التحليل فهناك أكثر من ملاحظة؛ الأولى تتعلق بسيطرة المناهج الوصفية على معظم الكتابات. فغالبية الكتابات اكتفت بوصف الظواهر محل الدراسة ومحاولة تحليل أسبابها ودراسة تطورها، ولكن لم تنتقل لمحاولة تقديم فهم نظري للظاهرة في أطوارها المختلفة والتنبؤ بمستقبلها. ولم تقدم دراسات إسلامية المعرفة أكثر من نقد الأطر المعرفية السائدة والتي وصفتها بالغربية. ولم تستطع تقديم أطر بديلة واضحة على المستوى المعرفي والأداتي لدراسة الظواهر السياسية المختلفة. الملاحظة الثانية تتعلق بما بدا أنه عجز كتابات علماء السياسة في مصر عن تطوير أدوات منهجية جديدة أو تقديم إضافات علمية فيما يتعلق بفلسفة العلم ومناهجه. فقد اقتصر الأمر على استخدام المناهج الموجودة أو انتقادها في أحسن الأحوال دون محاولة تطويرها أو البحث عن مناهج بديلة جديدة. فمعظم الكتابات في حقيقة الأمر كانت تتعلق بمناقشة الشأن السياسي أكثر من كونها تناقش قضايا العلوم السياسية.

ويرتبط بمسألة المناهج مسألة المفاهيم المستخدمة في تحليل الظواهر المختلفة. فعلم السياسة بمفاهيمه وأدواته ومنطلقاته المفاهيمية الحديثة هو علم نشأ في الغرب وتطور مع تطور مفهوم الدولة القومية. وكثيرًا ما تثار مسألة مواءمة بعض المفاهيم للبيئة المحلية، وما إذا كان من المناسب استعارتها من بيئتها الأصلية وقدرتها على تقديم تفسير في سياق اجتماعي متمايز بشكل كبير. فمفهوم الديمقراطية على سبيل المثال – كما ينتشر في الكتابات العربية يعني به مجموع القيم والأفكار والسياسات والإجراءات التي طبقت في التجربة الليبرالية الغربية خلال القرن العشرين. ومفهوم الأصولية الدينية على مستوى آخر هو مفهوم استخدمه الغرب لوصف ظواهر في

مجتمعاتهم تتعلق بشكل معين للعلاقة بين الدين والدولة، وتم استعارة هذا المفهوم واستخدامه في دراسة حركات الإسلام السياسي بغض النظر عن اختلاف السياق واختلاف معنى المفهوم في كل من السياقين.

إن نظرة على الكتابات الواردة في العينة، وغيرها من الكتابات، تكشف ضعفًا في مسألة مناقشة العلاقة بين البيئة والمفهوم. فكثير من الكتابات لا تبدأ من مناقشة المفهوم وعلاقة تطوره ببيئته، بل تتجاوز عن هذا كله وتحاول اختبار المفهوم في البيئة العربية/ المصرية. لا يعني هذا أننا نؤيد توجهًا انعزاليًّا عن حركة العلم وتطوره في العالم، ولكن ضرورة أن يتم تطوير خطاب نقدي اشتباكي يستطيع التفرقة بين الجوانب العالمية للمفهوم وخبرة وسيرة المفهوم في بيئته المحلية. فإذا كنا نتحدث عن علم سياسة عربي، فلا بد أن تبذل جهودًا في سبيل تجذير المفاهيم ومناقشة العلاقة بين هذه المفاهيم وبيئة الظواهر محل التحليل.

طرحت العينة أيضًا تساؤلًا هامًّا عن العلاقات الجيلية داخل علماء السياسة، فقد طرحنا في بداية هذه الورقة تساؤلًا عن دوران نخبة علماء السياسة، ومن يقرأ لمن وعلاقة عالم السياسة بالأكاديميا الدولية وتأثير هذا على الأكاديميا المحلية والإقليمية. بالرجوع إلى قاعدة بيانات مركز دراسات الوحدة العربية وقاعدة بيانات جامعة القاهرة والجامعة الأمريكية نلاحظ استئثار عدد من الأسماء بالكتابة والنشر وانتماءهم إلى مجموعة عمرية معينة، ونقص –وأحيانًا– غياب كتابات لمن يمكن أن نطلق عليهم شباب الأكاديميين. إن التواصل الجيلي بين علماء السياسة هو أأمر في غاية الأهمية لتحقيق التراكم والاستمرار العلمي، في الوقت نفسه فإن غياب كتابات بأقلام شباب الأكاديميين من شأنه أن يضع علامات استفهام على استدامة العلم وإمكانية تجديده بأفكار وأدوات ومناهج وقضايا جديدة. من ناحية أخرى فلا بد من التساؤل عن القنوات التي تستخدمها الأجيال الجديدة من الأكاديميين في النشر، وتأثير هذا على حالة التراكم العلمي باللغة العربية. فالكتابة بلغات غير العربية، والنشر في دور نشر ومراكز أبحاث خارج الوطن العربي هي مسألة ستعود بآثار سلبية على تراكم المعرفة وانتشارها في الوطن العربي وستؤثر أيضًا على مسألة المفاهيم والمناهج السابق الإشارة إليها. وفي التحليل الأخير تزيد في غربة علم السياسة عن واقعه العربي، وفي غربة علماء السياسة عن مجتمعاتهم الأكاديمية المحلية.

الملاحظة الأخيرة تتعلق بوجود درجات من التداخل بين القضايا والتيمات؛ فالفصل بين التيمات الخمس التي تم تحديدها في العينة هو أأمر لتسهيل الدراسة والرصد والتعليق، لكن واقع الأمر أنه لا يمكن فهم كتابات الإسلام السياسي دون فهم موقع الدولة والكتابة عنها والتحول الديمقراطي ومراحله. كما أن الكتابة عن المرأة والسياقات

المختلفة المحيطة بأدوار المرأة المختلفة في المجتمع تتقاطع مع خطابات جماعات الإسلام السياسي، ومع عملية التحول الديمقراطي وبالأساس مع الدولة ومفهوم المواطنة. هذا التداخل قد يصعب من إمكانية الدراسة في بعض الأحيان ولكنه في النهاية هام لفهم شبكة علاقات المفاهيم في داخل العلوم السياسية بشكل عام وفي الحالة المصرية بشكل خاص. فهذه التيمات لا توجد بشكل متوازٍ مع بعضها البعض، ولكنها تؤثر في بعضها البعض. كما أنه يمكن رسم أكثر من خريطةً للمفهوم المركزي وعلاقته بالمفاهيم الأأخرى حسب رؤية الباحث ونظرته.

وتدرك كاتبة الورقة أنه لا يمكن التعميم على حال العلوم السياسية في الوطن العربي انطلاقًا من الخبرة المصرية التي لها ما لها وعليها ما عليها، ولكنها تصلح كنقطة بداية لرصد الملامح الرئيسة لحال علم السياسة. وقد سمحت قاعدة بيانات مركز دراسات الوحدة العربية ومكتبة الجامعة الأأمريكية بالقاهرة ومكتبة الجامعة الأمريكية ببيروت بالإضافة إلى قاعدة بيانات جامعة القاهرة بتلمس بعض نقاط التشابه والتمايز بين الخبرة المصرية والخبرة العربية. هذا لا ينفي أهمية القيام بدراسات إضافية لاستكشاف حال مناطق أخرى في العالم العربي، بالإضافة إلى أهمية دراسة الدوريات والتي يمكن أن تقدم ميزة إضافية عن دراسة الكتب، فالدوريات بحكم حداثتها وطبيعتها المواكبة لتطورات متسارعة في المشهد السياسي العربي من الممكن أن تكمل الصورة على مستوى القضايا محل البحث والمفاهيم والمناهج المستخدمة.

هوامش الدراسة

[1] محمد صفار (٢٠١٤)، علم السياسة في مصر: التاريخ والتوجهات، موجودة على الرابط التالي: https://www.jadaliyya.com/Details/30546

[2] ظهر هذا التقرير في منتصف العقد الأول من الألفية الجديدة، ومنذ بداية التسعينيات من القرن العشرين حتى تلك الفترة كانت أعمال المؤتمر القومي العربي تنشر بشكل دوري على اعتبار أنها تعبر عن مجمل القضايا التي تشغل الأمة العربية في ذاك العام.

[3] ظهر هذا التقرير منذ بداية الألفية الجديدة وتوقف عند http://www.hadaracenter.com

[4] أنشئ المركز في ١٩٧٥في بيروت وتمتع في عام ٢٠٠٠ بوضع منظمة دولية مستقلة وهو من ضمن مراكز عالمية تهتم بدراسات المستقبل.

[5] أنشئ مركز الحضارة للدراسات السياسية في عام ١٩٩٧ في القاهرة.

[٦] اتخذ التقرير طابعًا أكاديميًّا مختلفًا بداية من عام ٢٠٠٤ عن نشر أعمال المؤتمر القومي التي كانت معنية فقط برصد أهم القرارات والبيانات والوثائق التي تتعلق بالمؤتمر وبالوطن العربي، فركز التقرير على تحديد أهم القضايا التي يتم حولها البحث في الفترة محل الدراسة وكذلك مناقشة خلاصات الأوراق.

[٧] على مستوى آخر لوحظ تحول في اهتمامات مركز دراسات الوحدة العربية بشكل عام تجاه مزيد من التركيز على قضايا العلوم الاجتماعية بشكل عام على حساب القضايا السياسية بشكل خاص. ففي إحصائية نشرها المركز فقد نشر في عام ٢٠١٦ تسعة كتب تحت عناوين سياسية في مقابل ١٦١ في عام ٢٠٠٢. بينما نشر في الاجتماع والفلسفة ١٥ و١٦ عنوانًا ولم تنشر أي كتب تحت نفس القسمين في عام ٢٠٠٢. انظر:

قائمة منشورات ١٩٧٩-٢٠١٦، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

[٨] كانت هناك مفاضلة بين اختيار التقرير الاستراتيجي العربي والصادر عن مركز البحوث والدراسات السياسية بالأهرام وتقرير أمتي في العالم الصادر عن مركز الحضارة للدراسات السياسية. ولكن تم اختيار التقرير الأخير على اعتبار أنه يقدم منطلقًا فكريًّا مختلفًا في الوقت الذي يتشابه فيه التقرير الاستراتيجي بشكل كبير مع تقرير حال الأمة العربية وهو ما تم تغطيته سابقًا.

[٩] محمد بامية، العلوم الاجتماعية في العالم العربي: أشكال الحضور، التقرير الأول للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية، بيروت: المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، ٢٠١٥.

[١٠] محمد السيد سعيد (٢٠٠٦) الانتقال الديمقراطي المحتجز في مصر، القاهرة: دار ميريت. ص ١٩٤.

[١١] حسن نافعة وسيف الدين عبد الفتاح (محرران)، العولمة والعلوم السياسية: محاضرات الموسم الثقافي لقسم العلوم السياسية للعام الجامعي ١٩٩٨-١٩٩٩.

[١٢] تعد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية هي الكلية الأقدم في العالم العربي المتخصصة في دراسة العلوم السياسية والاقتصاد والإحصاء، فقد أنشئت بقرار جمهوري في ١٩٥٩ لتضم هذه الأقسام الثلاثة.

[١٣] حسن نافعة وسيف الدين عبد الفتاح (محرران) ٢٠٠٠، العولمة والعلوم السياسية.

مصطفي منجود (محرر) ٢٠٠١، نماذج عالمية في تدريس العلوم السياسية (دروس مستفادة).

حسن نافعة وآخرون (٢٠٠١-٢٠٠٢) مقدمة في علم السياسة (جزآن).

حسن نافعة ومحمد شوقي عبد العال، (٢٠٠٢) التنظيم الدولي، مكتبة الشروق الدولية.

محمد السيد سليم ٢٠٠٢، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين.

علا أبو زيد (محررة) ٢٠٠٣، الفكر السياسي المصري المعاصر، أعمال المؤتمر السنوي الخامس عشر للبحوث السياسية.

أحمد الرشيدي (محرر)، ٢٠٠٣، تدريس العلوم السياسية في الجامعات المصرية: الواقع الراهن ومقترحات التطوير، أعمال المؤتمر العلمي لقسم العلوم السياسية.

حسن نافعة ونادية مصطفى (محرران) ٢٠٠٣، العدوان على العراق: خريطة أزمة ومستقبل أمة.

مصطفى علوي (محرر) ٢٠٠٣، المدرسة المصرية في السياسة الخارجية، أعمال المؤتمر السنوي الرابع عشر للبحوث السياسية.

نادية مصطفى وأمل حمادة (محررتان) ٢٠١٢، الثورة المصرية ودراسة العلوم السياسية، أعمال المؤتمر السنوي الأول لشباب أعضاء هيئة التدريس.

[١٤] جلال أمين (٢٠٠٩)، العولمة، الطبعة الرابعة، القاهرة: دار الشروق ٢٠٠٩.

[١٥] المهدي المنجرة (٢٠١١)، عولمة العولمة، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة. هذا الكتاب هو مجموعة من المداخلات والمقابلات التي أجراها الدكتور المهدي المنجرة حول موضوع العولمة في سنوات متعددة في بداية الألفية الجديدة.

[١٦] يلاحظ أن هذا الكتاب قرر على طلاب الصف الثاني في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في مادة تطور النظام السياسي المصري في الفترة بعد ٢٠١٤. هذا الكتاب هو نسخة منقحة ومزيدة من كتاب سابق للدكتور عليّ الدين هلال كان يتم تدريسه لنفس المادة بعنوان تطور النظام السياسي في مصر ١٨٠٥-٢٠٠٥ وتم التوقف عن تدريسه بعد عام ٢٠١١، وهناك طبعة وسيطة للكتاب ظهرت عام ٢٠١٣ بعنوان الصراع من أجل نظام سياسي جديد: مصر بعد الثورة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

عليّ الدين هلال ومي مجيب ومازن حسن ٢٠١٥، عودة الدولة: تطور النظام السياسي في مصر بعد ٣٠ يونيو، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

عليّ الدين هلال ٢٠٠٦، تطور النظام السياسي في مصر١٨٠٥-٢٠٠٥.

[١٧] نزيه الأيوبي ١٩٨٩، الدولة المركزية في مصر، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

[١٨] نزيه الأيوبي ٢٠١٠، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة أمجد حسين، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية.

[١٩] مصطفى كامل السيد (تقديم وتحرير) ١٩٨٩، التحولات السياسية في الوطن العربي: أبحاث الندوة المصرية – الفرنسية المشتركة الأولى، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية.

نيفين مسعد (محرر) ١٩٩٣، التحولات الديمقراطية في الوطن العربي: أعمال الندوة المصرية –الفرنسية الثالثة، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية.

أحمد ثابت ١٩٩٤، التحول الديمقراطي في المغرب: القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية.

نزيه الأيوبي ٢٠١٠، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة أمجد حسين، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى.

[٢٠] علي خليفة الكواري (وآخرون) ٢٠٠٢، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

هناك العديد من الكتابات للدكتور على خليفة الكواري في مسألة الديمقراطية والتحول الديمقراطي على سبيل المثال انظر مقالته حول عوائق الانتقال الديمقراطي في بلدان مجلس التعاون الخليجي على الرابط التالي:

http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_415_alialkawari.pdf

والمحاضرة التي ألقاها لمنتدى الفكر العربي: المؤتمر الشبابي الخامس: المستقبل العربي في ضوء الحراك العربي ٢٠١٢، موجودة على الرابط التالي:

http://dr-alkuwari.net/sites/akak/files/mnqhh-_lntql_lldymqrty_2012.pdf

[٢١] أنشأ الاتحاد الأوربي مشروعه الشراكة الأوربية لدعم الديمقراطية في النصف الثاني من العقد الأول من الألفية الجديدة بهدف دعم المنظمات والقوى المختلفة الساعية للديمقراطية في الدول الشريكة للاتحاد الأوربي. لمزيد من التفاصيل حول المشروع ومهامه وأنشطته انظر:

http://www.epd.eu/mission-statement/

انظر أيضًا على سبيل المثال نموذج للدراسات والمقالات التي نشرت لتحليل ضرورة أن تلعب الولايات المتحدة دورًا في تدعيم التحول الديمقراطي في العالم العربي:

Rashid Khalidi (2004), The Past and Future of Democracy in the Middle East", in Macalester International, Vol.14 Complex Contradictions: African, American and Middle Eastern Perspectives.

كذلك انظر تقارير ومنشورات مركز السلام الأمريكي على سبيل المثال

http://www.usip.org

[٢٢] محمد السيد سعيد (٢٠٠٦)، الانتقال الديمقراطي المحتجز في مصر، القاهرة : دار ميريت للنشر. وأعيدت طباعة الكتاب عن طريق الهيئة المصرية العامة للكتاب في ٢٠١٥.

[٢٣] عمرو الشوبكي (محرر)٢٠٠٤، إسلاميون وديمقراطيون: إشكاليات بناء تيار إسلامي ديمقراطي، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

[٢٤] سارة بن نفيسة وعلاء الدين عرفات ٢٠٠٥، الانتخابات والزبائنية السياسية في مصر: تجديد الوسطاء وعودة الناخب، تقديم السيد يس ونبيل عبد الفتاح، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

[٢٥] عبد الفتاح ماضي وعلي خليفة الكواري (محرران)٢٠٠٩، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب: دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

[٢٦] عمرو حمزاوي وناثان براون ٢٠١١، بين الدين والسياسة: الإسلاميون في البرلمانات العربية، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر ومركز كارنيجي للشرق الأوسط.

[٢٧] نشرت هذه المحاضرة في مقدمة كتاب الثورة والعلوم السياسية، مرجع سابق.

[٢٨] عزمي بشارة (٢٠١٢)، في الثورة والقابلية للثورة، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
عزمي بشارة (٢٠١٦)، مقالة في الحرية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

[٢٩] على خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي (محرران)٢٠١٤ ، الديمقراطية المتعثرة: مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

[٣٠] أحمد يوسف أحمد وآخرون ٢٠١٦، مستقبل التغيير في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

[٣١] إسماعيل راجي الفاروقي ١٩٨٣، أسلمة المعرفة: المبادئ العامة وخطة العمل، ترجمة عبد الوارث سعيد، الكويت: دار البحوث العلمية بالكويت.

[٣٢] سيف الدين عبد الفتاح، الاتجاهات الحديثة في دراسة الفكر السياسي الإسلامي، في علي الدين هلال ومحمود إسماعيل ١٩٩٩، اتجاهات حديثة في علم السياسة، القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات، اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة.

[٣٣] سيف الدين عبد الفتاح ٢٠١٦، الزحف غير المقدس: تأميم الدولة للدين، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر. يذكر أن هذا الكتاب كان قد سبق نشره في بداية الألفية الجديدة تحت نفس العنوان.

[٣٤] هبة رؤوف عزت ٢٠١٥، الخيال السياسي للإسلاميين: ما قبل الدولة وما بعدها، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر. هذه الطبعة هي استكمال وتطوير لأفكار طرحتها الكاتبة في ٢٠٠٤ في كتاب إسلاميون وديمقراطيون الصادر عن مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة.

[٣٥] أمجد جبرون ٢٠١٤، مفهوم الدولة الإسلامية: أزمة الأسس وحتمية الحداثة (مساهمة في تأصيل الحداثة السياسية)، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

[٣٦] نادية مصطفي ٢٠١٥، العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي، جزآن، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية ودار البشير للثقافة والعلوم، تقديم المستشار طارق البشري.

[٣٧] مجموعة باحثين ٢٠٠٠، الإسلام السياسي وآفاق الديمقراطية في العالم الاسلامي، مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث.

[٣٨] توفي حسام تمام في عام ٢٠١١ بعد صراع قصير مع مرض السرطان، وهناك العديد من التخمينات حول حدود علاقته بالإخوان المسلمين وهل كان عضوًا تنظيميًّا أو كان قريبًا من دوائرهم. بغض النظر عن قربه التنظيمي أو بعده ولكنه امتلك معرفة دقيقة بالأدبيات والأشخاص والمستويات التنظيمية وبالتفاعلات بشكل سمح له بالكتابة المتوازنة في هذا الموضوع.

[٣٩] حسام تمام ٢٠١٠، تسلف الإخوان: تآكل الأطروحة الإخوانية وصعود السلفية في جماعة الإخوان المسلمين، سلسلة مراصد، مكتبة الإسكندرية ، العدد الأول.
حسام تمام ٢٠١١، الإخوان المسلمون: سنوات ما قبل الثورة، القاهرة: دار الشروق.

[٤٠] أماني صالح، نحو منظور إسلامي للمعرفة النسوية، دورية المرأة والحضارة، العدد الأول، ٢٠٠٠.

[٤١] المرجع السابق، مقدمة العدد.

[٤٢] نوال السعداوي وهبة رؤوف عزت (٢٠٠٤)، المرأة والدين والأخلاق، حوارات لقرن جديد، دمشق: دار الفكر.

[٤٣] الكتاب ألفته المرنيسي في عام ١٩٨٩ مما يجعله يخرج عن النطاق الزمني للدراسة، ولكن الترجمة العربية والتي وافقت عليها المرنيسي صدرت في عام ٢٠٠٠ وهو ما يدخله بهذا المعيار في نطاق الدراسة.

فاطمة المرنيسي، سلطانات منسيات، ترجمة فاطمة الزهراء أزرويل، المركز الثقافي العربي ٢٠٠٠.

[٤٤] هدى الصدة (محررة) ٢٠٠٤، عائشة تيمور وتحديات الثابت والمتغير في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، القاهرة: مؤسسة المرأة والذاكرة.

[٤٥] إيمان ضياء الدين بيبرس (٢٠٠٢)، بطلات وضحايا: المرأة والسياسات الاجتماعية والدولة في مصر، ترجمة عايدة سيف الدولة، المجلس الأعلى للثقافة، العدد ٤٣٨.

[٤٦] أميمة أبو بكر (محررة)٢٠٠٧ "طبيعة المرأة: مقاربات" القاهرة: مؤسسة المرأة والذاكرة.

[٤٧] لمزيد من المعلومات حول هذه الوثائق انظر موقع المؤسسة والروابط التالية على سبيل المثال:

http://nazra.org
http://nazra.org/terms/constitution
http://nazra.org/terms/women-and-parliament
http://nazra.org/terms/supreme-council-armed-forces
http://nazra.org/terms/draft-law
http://nazra.org/2016/08/%D8%B3%D8%A4%D8%A7%D9%84-%D9%88%D8%AC%D9%88%D8%A7%D8%A8-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A5%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D9%88%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B5%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9

[٤٨] حنان عبد الرحمن رباني (٢٠١١)، المرأة العربية والتحول الديمقراطي: التحديات وآفاق تحقيق المساواة والمواطنة، موجودة على الرابط التالي:

http://www.jadaliyya.com/pages/index/2933/المرأة-العربية-والتحول-الديمقراطي_التحديات-وآفاق-ت

[49] القاهرة للنساء أيضًا: العنف الجنسي في المجال العام وعلاقته بالحق في المدينة، مؤسسة نظرة للدراسات النسوية، يناير ٢٠١٧. موجود على الرابط التالي:

http://nazra.org/2017/01/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D8%A3%D9%8A%D8%B6%D8%A7-

%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-
%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%B3%D9%8A-%D9%81%D9%8A-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-
%D9%88%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D9%87-
%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82-%D9%81%D9%8A-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%8A

٩A%٨D%٨٦%٩D%

٥٠ يمكن استعراض كل الأعداد من موقع المؤسسة على الرابط التالي:

https://www.ikhtyar.org/